# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊ ⴰⵟⴻⴷⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 658 | من 18 الى 24 يونيو 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

# اليسار اليوم، الواقع والمهام

07 08 09

**عبد الله الحريف:**

ضيف العدد

## أخطر مظهر لأزمة اليسار المغربي هو هيمنة الفكر الإصلاحي على حساب الفكر الثوري الماركسي-اللينيني

15

## إرتدادات الإرهاب الصهيوني وانتشاره عالميا

13

**المؤتمر السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي:**

## الصراع من أجل التنظيم بوصفه صراعا من أجل الوجود الطبقي

06

**كلمة العدد:**

## الأزمة الاجتماعية في المغرب وآفاق تجاوزها

تعيش بلادنا أزمة اجتماعية عميقة بسبب الاختيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضها الثالوث المشكل من الامبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية، والكتلة الطبقية السائدة والمخزن.

ولذلك، فإن الحل الجدري لهذه الأزمة يتمثل في القضاء على سيطرة الثالوث المشار إليه أعلاه على مقدرات شعبنا، البشرية والطبيعية، وإقرار نموذج تنموي بديل يرتكز إلى:

- الوطنية من خلال القضاء على الهيمنة الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية الامبريالية. وكذا من خلال إقامة سلطة وطنية مناهضة للإمبريالية والصهيونية وبناء اقتصاد وطني متحرر من التبعية يلبي، بالأساس، الحاجيات الشعبية.
- الديمقراطية التي تعني بناء نظام ديمقراطي يكون فيها الشعب مصدر السلط وصاحب السيادة.
- الشعبية لأنه يخدم مصالح الطبقات الشعبية التي تبلوره بواسطة أدواتها التنظيمية المستقلة المختلفة التي تسهر على تطويره وإغنائه وتطبيقه خلال سيرورة نضالها من أجل التحرر من سيطرة الإمبريالية والكتلة الطبقية السائدة والمخزن.
- الانفتاح على أفق بناء المجتمع الاشتراكي وذلك بتحقيق كل متطلبات هذا الانتقال سواء ما تعلق بالقيادة البروليتارية المتحالفة مع الفلاحين الفقراء والكادحين أو من التطور النوعي لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتحقيق الوحدة المغاربية لتهيئ المجال الحيوي لبناء المجتمع الاشتراكي المنشود.

إن هذا النموذج يعبر عن مصالح الطبقات الشعبية( الطبقة العاملة وعموم الكادحين والجزء الأكبر من الطبقات الوسطى) ويتطلب، بالتالي، التقدم في بناء الأدوات السياسية الضرورية( حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وجبهة الطبقات الشعبية) وكذا التنظيمات الذاتية المستقلة للطبقات الشعبية، وفي مقدمتها النقابات العمالية، التي تشكل الامتداد والعمق الجماهيري لهذا الحزب وهته الجبهة.

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وجبهة الطبقات الشعبية سيرورة معقدة تتطلب بناء جبهات تكتيكية للجواب على المطالب الملحة للشعب التي تتجسد، على المستوى السياسي، في التخلص من المخزن وعلى المستوى الاقتصادي، في التخلص من السياسات النيوليبرالية والاستجابة للمطالب الاجتماعية الملحة للجماهير الشعبية.

إن الشروط تنضج بسرعة لبناء مثل هاته الجبهة:

فحركة 20 فبراير كانت محاولة أولى لبنائها. غير أن ضعف تأهيل القوى الفاعلة فيها وتناقضاتها سمحت للنظام بإجهاضها. لكن مع ذلك، تركت هذه الحركة بصماتها وسط الشعب، من حيث تراجع الخوف والاستعداد للنضال وتطور الوعي بمن هم أصدقاء الشعب ومن هم أعداؤه. كما تركت بصماتها وسط القوى الديمقراطية والحية التي وعى جزء هام منها ضرورة الحوار العمومي من أجل تقريب وجهات النظر فيما يخص بناء الجبهات التكتيكية والمشروع البديل للنظام المخزني ولليبرالية المتوحشة وتلبية الحاجيات الملحة للشعب المغربي.

إن القوى الديمقراطية والحية تتحمل مسئولية تاريخية في:

التقدم الجدي والسريع والواضح للشعب المغربي في هذا الحوار العمومي لأن ذلك مسألة جوهرية وحاسمة في:

إرجاع الثقة وسط الشعب المغربي في العمل السياسي الذي عمل النظام والقوى الانتهازية، «اليسارية» والإسلامية، على إفساده. كما ساهم في ذلك فكر ما بعد الحداثة الذي روجت له الآلة الدعائية الأخطبوطية للامبريالية والذي عمل على ترسيخ فكرة أن أدوات الصراع الطبقي( على المستوى النضال السياسي، الحزب والجبهة وعلى المستوى النضال الاقتصادي، النقابات) أصبحت متجاوزة لفائدة النضال التجزيئي والفئوي والهوياتي. لا يمكن إنكار أهمية هذه الأبعاد بل يجب إيجاد تمفصل سديد بينها وبين أدوات النضال الطبقي.

إن ذلك من شأنه أن يساهم في توحيد النضالات القوية( حراكات، إضرابات، إعتصامات، مسيرات...) التي تعيشها بلادنا والتي يتم إجهاضها وقمعها بسبب تشتتها ونبذ هذه الحركات النضالية للقوى السياسية والاجتماعية المناضلة.

إعطاء أفق سياسي لهذه النضالات التي هي، في العمق، موحدة لأنها تواجه نفس العدو: الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة والمخزن. فهذا الثالوث هو المسئول على بلورة وتطبيق السياسات النيوليبرالية التي يكتوي شعبنا بنارها.

الانخراط الفاعل في كل النضالات الشعبية وبناء علاقات الثقة مع الحركات الشعبية من خلال احترام استقلاليتها. ومن جهتها يجب على هذه الحركات التفاعل الإيجابي مع القوى السياسية والنقابية والمجتمعية المناضلة.


السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

## شبيبة النهج الديمقراطي العمالي

# بيان اللجنة الوطنية في دورة 7 يونيو 2026

# «الحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي»

**تحت شعار «معبئين لإنجاح المؤتمر الوطني لحزبنا وتقوية النضال الشبيبي الوحدوي»، عقدت اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي دورتها العادية يوم 7 يونيو 2026 تحت اسم «الحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي». وبعد مصادقة عضوات وأعضاء اللجنة الوطنية على مشروعي التقريرين السياسي والمالي، والتداول في المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا في تفاعل مع المحيط الإقليمي والعالمي نسجل ما يلي:**

### على المستوى الدولي والإقليمي:

- إستمرار حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة في انتهاك سافر لاتفاق وقف إطلاق النار، والإمعان في القتل والتخريب واقتحام المدن في الضفة الغربية وضمها بإشراف الإمبريالية الأمريكية وإسناد الأنظمة الرجعية وارتكاب أبشع الجرائم بحق الأسرى والأسيرات، يقابله في المقابل صمودا بطوليا منقطع النظير من قبل الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية على الأرض وفي جولات المفاوضات.
- تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ترخي بظلالها منذ سنة 2008 والتي تعززت بتبعات جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية وأخيرا الهجمة الامبريالية على الشعب الإيراني، والتي تتمظهر من خلال الركود والتضخم والحرب التجارية ورجوع السياسات الحمائية خاصة في اوروبا وأمريكا لمحاصرة اكتساح الصين لأسواقها.
- حصار واستهداف الأنظمة التحررية، إذ بعد العدوان على فنزويلا واعتقال رموزها السياديين ورئيسها الشرعي نيكولاس مادورو، اتجهت الامبريالية الأمريكية لتطويق كوبا، واللجوء لتدبير انقلابات عسكرية ضد الأنظمة الإفريقية الصاعدة المنفلتة من التبعية.
- الحرب الإمبريالية الصهيونية على إيران والتي تهدف بالأساس للسيطرة على مصادر الطاقة ومضيق هرمز، لخنق الأقطاب الرأسمالية الصاعدة كالصين وروسيا، وتصفية محور المقاومة.

### على المستوى الوطني:

- يستعد النظام لطبخ محطة 23 شتنبر 2026 الانتخابية، تحت المراقبة والهندسة المطلقة لوزارة الداخلية، وبنفس شروط الدستور الممنوح لسنة 2011، لاستنساخ ديمقراطية الواجهة والالتفاف على المطالب الحقيقية للشعب المغربي، عبر إعلام مأجور وقضاء مُسخر لتصفية الحسابات مع المدونين والمناضلين والصحفيين.
- تفاقم معضلة البطالة واستفحالها بشكل مهول وخطير للغاية في صفوف النساء والشباب حاملي السواعد والشواهد وافتقار الدولة لحلول فعالة تحد من عجز الاقتصاد على خلق فرص شغل واكتفاءها بإطلاق وعود غير ذات مصداقية.
- تزايد حدة الهجوم المخزني القمعي على الحقوق والحريات وحملات التشهير في حق المناضلين والناشطين وعائلات المعتقلين السياسيين، واستمرار المتابعات في حق النشطاء والمناضلين والصحفيين والهجوم على حرية الرأي والتعبير والتضييق على الحق في التنظيم والتظاهر السلمي.
- الإمعان في تعميق التطبيع مع الكيان الصهيوني في شتى المجالات ومتابعة النشطاء مناهضي التطبيع، والسماح لسفن الإبادة القادمة من أمريكا بالمرور للكيان الصهيوني عبر الموانئ المغربية في ظل رفض شعبي كلي، ما يعتبر مشاركة فعلية من طرف النظام المخزني في جرائم الحرب.
- الهجوم على الحريات النقابية والمضي في الإجهاز على الحق في الإضراب وتخريب أنظمة التقاعد ومزيد من المرونة في مدونة الشغل ضدا على حقوق الشغيلة والطبقة العاملة.
- استمرار النظام المخزني في سياساته ومخططاته الطبقية بقطاع التعليم العالي، آخرها التنزيل لبنود قانون التعليم العالي 59.24 المؤطر بالمرجعية النيوليبرالية المبنية على خوصصة الجامعة لتصبح مقاولة وتحول الطلاب لزبون لدى الرأسمالية مع تكبيل الحق في العمل النقابي الطلابي.
- تنامي المقاومة الطلابية في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب للمخططات الطبقية التي تستهدف التعليم العالي، عبر تنظيم وتفجير معارك جماهيرية بعدة مواقع جامعية، قوبلت بالحصار والقمع والمتابعات القضائية، وإعادة استعمال ورقة «الطرد الجامعي» لوأد نضالات الحركة الطلابية، كما حدث في موقع القنيطرة، حيث أقدمت جامعة ابن طفيل على طرد 22 مناضلا بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وذلك بالموازاة مع المتابعة والأحكام القضائية، في انتهاك صارخ للحق في التعليم والتنظيم.
- تنامي مهم للوعي الشبابي المغربي الرافض للواقع الكارثي للشبيبة المغربية في كل المجالات نتيجة السياسات النيوليبرالية المتبعة منذ عقود، وما ترتب عنه من تفاقم البطالة وهشاشة الشغل وخوصصة القطاعات والخدمات الاجتماعية الحيوية.

إننا في اللجنة الوطنية للشبيبة، وبعد وقوفنا على كل هذه المستجدات التي طبعت الفترة الماضية، وإذ نحيي نضالات شعبنا المغربي وشبابه، فإننا نعلن ما يلي:

- تضامننا مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وكامل التراب الفلسطيني الذي يتعرض منذ سنتين لأبشع إبادة جماعية على مر التاريخ البشري وأمام مرأى ومسمع المنتظم الدولي بمشاركة الولايات المتحدة وصمت مخزي للأنظمة العربية والمغاربية الرجعية.
- تضامننا المبدئي مع كل المناضلين والنشطاء والصحافيين وعائلات المعتقلين السياسيين، ومعتقلين حراك جيل زيد والمواطنين ضحايا الهجمة القمعية المخزنية على الحقوق والحريات.
- إشادتنا بالمعارك النوعية المتصاعدة لحركة مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالمغرب، وما ترتبت عنها من حملات وتحركات نضالية متميزة، آخرها المشاركة المغربية في أسطول الصمود العالمي الراغب في فك الحصار على قطاع غزة المحاصر والمدمر كليا.
- رفضنا لقانون التعليم العالي بالمغرب 59.24، وما يحمله من بنود خطيرة، كإعدام العمل النقابي داخل المؤسسات الجامعية، وإنهاء الأدوار البيداغوجية و التأطيرية لأساتذة التعليم العالي، ويحيي في هذا الصدد المعاركة البطولية التي خاضها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعدد من المواقع الجامعية.
- إدانتنا للهجمات القمعية للنظام المخزني على الحركة الطلابية المغربية، آخرها مصادرة المقر المركزي للمنظمة الطلابية المغربية، واللجوء للطرد في حق مناضلي المنظمة بموقع القنيطرة، وسلسلة المحاكمات الصورية في حقهم بهدف اجتثاث تجربة طلابية تقدمية والقضاء على الحركة الطلابية، ونؤكد في هذا الصدد استعدادنا المبدئي واللامشروط في الانخراط في أي مبادرة تقدمية ديمقراطية وحدوية لرفع الحصار المخزني عن موقع القنيطرة الجامعي.
- نؤكد أن تنامي الاحتجاجات الشبابية رد طبيعي على عقود من السياسات النيوليبرالية، وما نتج عنها من خوصصة وتدمير للقطاعات الاجتماعية الحيوية خاصة التعليم والصحة والشغل، وأن القمع والطرد والمحاكمات ما هي إلا دليل على عجز النظام السياسي عن تقديم أجوبة ملموسة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمزق الشبيبة المغربية.
- تأكيدنا مرة أخرى أن تحقيق الحركة والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية لن يكون إلا في إطار النضال الشبابي الجماهيري الواعي والمنظم والوحدوي، وليس في إطار المؤسسات المخزنية التي وجدت أصلا لتأبيد وشرعنة نظام الفساد والاستبداد والريع والخوصصة والقمع، وفي هذا الصدد نجدد دعوتنا لتأسيس جبهة شبابية ديمقراطية شعبية للنضال من أجل حقوق الشباب المغربي ومواجهة الانتهاك الخطير وغير المسبوق للحقوق والحريات.

**عن اللجنة الوطنية:**
**7 يونيو 2026**

## وجدة: مسيرة جماهيرية يوم 21 يونيو 2026

# ضد الغلاء وتدهور القدرة الشرائية ودفاعاً عن الشغل والكرامة والحقوق النقابية

في ندوة صحفية نظمها الاتحاد المحلي لنقابات وجدة – (الإتحاد المغربي للشغل) يوم 14يونيو2026 لتسليط الضوء على: واقع الحريات النقابية بمدينة وجدة، وتقديم برنامجه النضالي المحلي لنقابات وجدة دفاعا عن الحقوق الإقتصادية والاجتماعية الطبقة العاملة ولساكنة وجدة، دعى الاتحاد المحلي لتنظيم مسيرة جماهيرية احتجاجية يوم الأحد 21 يونيو 2026.

وجاء في التصريح الصحفي الصادر عن الاتحاد المحلي:

يأتي هذا التصريح في سياق اجتماعي واقتصادي يتسم بتفاقم العديد من الإشكالات التي تؤثر بشكل مباشر على أوضاع الطبقة العاملة وعموم المواطنين بمدينة وجدة والجهة الشرقية. ومن هذا المنطلق، يوضح الاتحاد الأسباب والدواعي التي تقف وراء تنظيم المسيرة الجماهيرية الاحتجاجية المقررة يوم الأحد 21 يونيو 2026، باعتبارها شكلاً نضالياً سلمياً وحضارياً للتعبير عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية والمهنية المشروعة.

وتتمثل أبرز دواعي هذه المسيرة في استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والارتفاع المتواصل للأسعار وغلاء المعيشة الذي أثقل كاهل الأسر المغربية، وما نتج عنه من تراجع خطير للقدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم المواطنين، مقابل ضعف فرص الشغل

واستمرار البطالة، خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات، إلى جانب غياب بدائل تنموية حقيقية قادرة على إخراج الجهة الشرقية من حالة الركود الاقتصادي والاجتماعي التي تعيشها. كما يطالب الاتحاد بالتسريع بإنجاز السوق المخصص لبائعات وبائعي السمك بمدينة وجدة، بما يضمن لهذه الفئة ظروف عمل لائقة تحفظ كرامتها وتوفر فضاء منظما لممارسة نشاطها المهني، ويعتبر أن إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ أصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية ملحة بالنظر إلى دوره في تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملات والعاملين بهذا القطاع وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية.

كما يتوقف الاتحاد عند تنامي ظاهرة التسريحات الجماعية والفردية للعمال في عدد من المؤسسات والمقاولات، وما يترتب عنها من آثار اجتماعية خطيرة على الأسر والطبقة العاملة، في ظل ضعف الإجراءات الكفيلة بحماية مناصب الشغل وضمان الحقوق الأساسية للأجراء.

وفيما يتعلق بقطاع النقل الحضري بمدينة وجدة، يسجل الاتحاد استمرار الاختلالات التي يعرفها هذا المرفق العمومي الحيوي، سواء على مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين أو على مستوى أوضاع العاملين بالقطاع، مع التأكيد على معاناة العمال من تأخر صرف أجورهم لأشهر عديدة، وما نتج عن ذلك من أوضاع اجتماعية صعبة مست القدرة الشرائية والاستقرار المعيشي لأسرهم. كما يستنكر عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة عدد من العمال، معتبراً ذلك مساساً بدولة الحق والقانون وبالحقوق المشروعة للشغيلة.

كما يعبر الاتحاد عن انشغاله بما توصل به من شكايات واتصالات من موظفات وموظفي قطاع الشبيبة والرياضة بالإدارة الجهوية لجهة الشرق بخصوص عدد من القرارات والتدابير البيروقراطية التي تؤثر سلباً على الأوضاع المهنية وعلى السير العادي للمرفق العمومي، مطالباً بفتح حوار جاد ومسؤول والاستجابة للمطالب المشروعة للشغيلة واحترام حقوقها الإدارية والمهنية.

وعلى المستوى النقابي، يعبر الاتحاد عن رفضه لكل أشكال التضييق على العمل النقابي والحريات النقابية، ويؤكد تمسكه بحق العمال في التنظيم والدفاع عن مطالبهم المشروعة وفق ما تكفله القوانين والمواثيق الوطنية والدولية.

وعليه، فإن هذه المسيرة الجماهيرية تشكل محطة نضالية للدفاع عن الشغل والعيش الكريم والقدرة الشرائية للمواطنين والخدمات العمومية الجيدة، والمطالبة بالاستجابة للمطالب الاجتماعية والمهنية المشروعة للعمال ولساكنة مدينة وجدة والجهة الشرقية، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق والحريات النقابية.

**بوسماحة بهلول**

## بني تجيت:

# ساكنة فيلاج الطوبى تطالب بالحماية من مخاطر فيضان الواد

خرجت ساكنة فيلاج الطوبى المحاذي لوادي أيت عيسى، للاحتجاج عن مخاطر فيضان الواد، بعد انتظار طال سنوات عدة، حيث قامت الساكنة مساء يوم الثلاثاء 16 يونيو 2026، بنصب خيمة بالشارع والاعتصام بها للمطالبة ببناء سور وقائي يحميهم من خطر الواد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع المتعلق ببناء سور وقائي لحماية الساكنة من خطر الوادي هو مشروع تمت المصادقة عليه منذ سنوات وتم إنجاز شطر منه، وبعد مدة تم تفويت الشطر الثاني لإحدى المقاولات، ليدخل بعدها هذا المشروع المهم في دائرة النسيان التي طالت عدة مشاريع أخرى.

ع بنعزوزي

## إقليم فجيج:

# احتجاجا على الأحكام الغير منصفة، أسرة الفقيدة المغدورة فضيلة تدخل في اعتصام بقرية أمباج

احتجاجا على العدالة المفقودة، وبعد قرار محكمة الاستئناف بوجدة تبرئة المتورطين بالمشاركة في التستر على جريمة قتل وإخفاء معالمها...، عائلة المرحومة فضيلة عمراني تعود للاحتجاج وهي تقضي ليلتها الأولى في العراء في إطار اعتصام تخوضه تنديدا بقرار المحكمة .

نذكر المتابعين أن النيابة العامة تابعت ستة متهمين في هذه الجريمة، توضح التصريحات المدونة بالمحاضر تورط بعضهم في جريمة الضرب المفضي للموت وتورط بقيتهم في التستر وعدم التبليغ والتصريحات الكاذبة قبل ظهور نتائج التشريح و إخفاء الجثة لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام. لكن المحكمة قامت بإدانة متهمة واحدة بالسجن النافذ والبقية حكمت على بعضهم بأشهر من السجن غير النافذ وبراءة البعض الآخر ...

في نفس القضية لم تقم مصلحة الطب الشرعي بعملها كما يجب، إذ قدمت نتائج ضبابية و ادعت أنها لم تكمل التشريح بسبب عطب في المنشار الكهربائي!!! فكان العذر/ الذريعة أفدح من الخطأ المرتكبة عن قصد بطبيعة الحال ما دام توفير منشار كهربائي ليس بالأمر المستحيل لو كانت هناك نية حقيقية لكشف الحقيقة ..

وقد سبق لهذه العائلة المصدومة بفراق ابنتها أن خلصت عدة أشكال احتجاجية سابقة تنوعت بين الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات بالطريق الوطنية والمسيرات على الأقدام داخل تراب العمالة و خارجها .. غير أن العائلة لم تبدأ احتجاجها فور حدوث الجريمة، بل تابعت المساطر القانونية ووضعت ثقتها في القضاء حتى تم إطلاق سراح الموقوفين قبل إصدار الحكم حتى، فلجأت العائلة للاحتجاج والتنديد ومناشدة كل الأصوات والمنابر الحرة لتقديم الدعم والمساندة.

نجدد تضامننا التام مع عائلة الراحلة فضيلة عمراني ضحية جريمة القتل الشنعاء التي يتمت رضيعة في شهرها السادس وحرمتها من لبن وحضن والدتها المغدورة في عز شبابها و ريعان عمرها، ونتمنى أن تعيد محكمة النقض الأمور لنصابها لتتجدد المحاكمة بشكل عادل يشفي غليل العائلة المكتوية بنيران الحزن و الفقد.

عبد الصادق بن عزوزي

## الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

# تدعو لتنظيم وقفات احتجاجية محلية وجهوية طيلة الفترة الممتدة ما بين 18 و30 يونيو

في إطار «معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي» ومن أجل المطالبة بتنزيل الالتزامات الرسمية والاستجابة للمطالب الملحة من جهة؛ وتنفيذا لقرار لجنتها الإدارية في 04 أبريل 2026 ، ومواصلة لتنزيل برنامجها الترافعي والاحتجاجي من جهة ثانية؛ تدعو الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي- الاتحاد المغربي للشغل - عموم شغيلة القطاع بمختلف مناطق البالد، من موظفين ومستخدمين وعمال زراعيين وفالحين ومتعاونين غابويين، نساء ورجالا، للمشاركة القوية والحماسية في الوقفات الاحتجاجية المحلية والجهوية التي سيتم تنظيمها أمام مقرات المديريات الإقليمية والجهوية لوزارة الفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي خلال الفترة الممتدة ما بين 18 و30 يونيو الجاري، وذلك في إطار مواصلة المعركة المفتوحة منذ أبريل المنصرم، من أجل «الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي»، ولتجديد مطالبة الشغيلة بتفعيل الالتزامات التالية:

• التعجيل بإخراج الأنظمة الأساسية المحتجزة بوزارة المالية، وعلى رأسها النظام الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية l'ONSSA ووكالة التنمية الفلاحية l'ADA ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة l'IAV Hassan2 والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس l'ENA والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية l'ONCA والمعهد الوطني للبحث الزراعي l'INRA ؛

• إدماج حاملي الشهادات في السلاليم المستحقة، بمناسبة تعديل الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة في أفق حل يشمل جميع موظفي/ات ومستخدمي/ات وزارة الفلاحة؛

• تنفيذ الالتزامات المتعلقة بموظفي/ات ومستخدمي/ات الوكالة الوطنية للمياه والغابات طبقا لمضمون محضر 06 مارس 2025؛

• مضاعفة الميزانية الهزيلة المخصصة لمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لوزارة الفلاحة، والتعجيل بإخراج قانون إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لمستخدمي المحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛

• تحفيز موظفي/ات الوزارة بالمديريات المركزية والجهوية والإقليمية وبالتعليم الفلاحي، عرفانا لتضحياتهم المتزايدة في ظل الخصاص المهول بعدد الموظفين/ات، في أفق إحداث نظام أساسي خاص بهم؛

• التنزيل السليم، الموحد والمنصف لعدد من مقتضيات النظام الأساسي لمستخدمي/ات المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛

• التفعيل الفوري لاتفاق سنة 2011 ما بين الحكومة ومركزيتنا بشأن المساواة بين SMIG وSMAG ، والذي تم تأكيده سنة 2022 ، وذلك عبر إصدار مرسوم يوضح كيفية ومراحل تحقيق المساواة في أفق سنة 2028؛

• عقد اللقاء المؤجل مع الجامعة حول أوضاع ومطالب الفالحين الصغار المنتسبين لها.

وبهذه المناسبة تدعو الجامعة إلى جعل هذه الوقفات الاحتجاجية م حطة كذلك للمطالبة بالتجاوب مع المطالب المحلية والجهوية للشغيلة الفلاحية، والتصدي لتنامي الشطط في استعمال السلطة والتمييز ضد عدد من الموظفين/ات والمستخدمين /ات بسبب انتمائهم النقابي .

في الأخير، تجدد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التأكيد على مسؤولية كل من الوزارة المكلفة بالميزانية ووزارة الفالحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات عن استمرار حالة الاحتقان والسخط في صفوف شغيلة القطاع، وتدعو لمزيد من الوحدة والنضال حتى تحقيق المطالب المشروعة، والتنفيذ الشامل للالتزامات المتضمنة في محاضر الاتفاقات الرسمية مع جامعتنا، إنصافا للشغيلة وحرصا على جدوى الحوار الاجتماعي القطاعي وضمانا لمصداقيته .

عاشت وحدة الشغيلة الفلاحية، عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، عاش الاتحاد المغربي للشغل

**عن الكتابة التنفيذية للجامعة**

**الرباط في 14 يونيو 2026**

# تأسيس نقابة وطنية لمفتشات ومفتشي التعليم بالمغرب في اطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE

انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية لمفتشات ومفتشي التعليم بالمغرب، المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم FNE، يوم الأحد 14 يونيو 2026 بمقر الجامعة الوطنية للتعليم بالرباط، تحت إشراف المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، وذلك تحت شعار: «تنظيم نقابي قوي، مطالب عادلة ومشروعة، نضال وحدوي مستمر، استقلالية وظيفية للمفتش، وحكامة تربوية حقيقية من أجل بناء مدرسة عمومية ديمقراطية ذات جودة.»

وقد افتتحت أشغال المؤتمر بكلمات المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، واللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي، إلى جانب كلمات ممثلي النقابات الوطنية والتنظيمات الموازية والهيئات الحاضرة، التي نوهت بهذه المحطة التنظيمية النوعية وأكدت أهمية توحيد جهود مفتشات ومفتشي التعليم للدفاع عن مطالبهم المهنية والمادية والاعتبارية.

وبعد تشكيل لجنة رئاسة المؤتمر وتقديم اللجنة التحضيرية لاستقالتها الجماعية، انتظم المؤتمرون والمؤتمرات في لجان موضوعاتية ناقشت مشاريع الأوراق المعروضة، قبل أن تقدم خلاصاتها وتوصياتها في الجلسة العامة، حيث تمت المصادقة عليها بعد المناقشة .

وفي أجواء ديمقراطية ومسؤولة، انتخب المؤتمرون مكتبا وطنيا يتكون من 21 عضوة وعضوا، والذي عقد اجتماعا تنظيميا مباشرة بعد اختتام أشغال المؤتمر، تم خلاله توزيع المهام على الشكل التالي:

* الكاتب الوطني: يوسف بوكط
* نواب الكاتب الوطني: جامع مصطفى، أحمد كندو، إسماعيل وردي
* أمين المال: حسن نيت محمد علي
* نائب أمين المال: عبد الواحد اعلاوي
* الكاتب الإداري: محمد التزاني
* نائب الكاتب الإداري: محمد عبو
* المستشارات والمستشارون المكلفون بمهام:

لطيفة السفياني، دليلة بلحاج، حسن الطاجني، فيصال اكعبوني، عزوز الحمويي، عبد العزيز أحديبي، جمال يجو،

حميد ناجيبي، حكيم حابدودو، عبد الله غميمط، مولاي إدريس شريف علوي، الحسين حبيبي، حسن ادريسي.

وإذ يثمن المؤتمر النجاح التنظيمي والسياسي لهذه المحطة التأسيسية، فإنه يؤكد عزمه على مواصلة النضال الوحدوي والديمقراطي من أجل الدفاع عن قضايا مفتشات ومفتشي التعليم، وانتزاع مطالبهم العادلة والمشروعة، وفي مقدمتها الاستقلالية الوظيفية، وتحسين الأوضاع المهنية والمادية، وصيانة المكانة الاعتبارية لهيئة التفتيش، والإسهام في بناء مدرسة عمومية ديمقراطية، منصفة وذات جودة.

عاشت الجامعة الوطنية للتعليم FNE

عاشت النقابة الوطنية لمفتشات ومفتشي التعليم بالمغرب SNIEM

عاشت وحدة مفتشات ومفتشي التعليم

**عن المكتب الوطني**

**الرباط في 14 يونيو 2026**

# بلاغ حول اجتماع المكتب المركزي المنعقد يوم 13 يونيو 2026

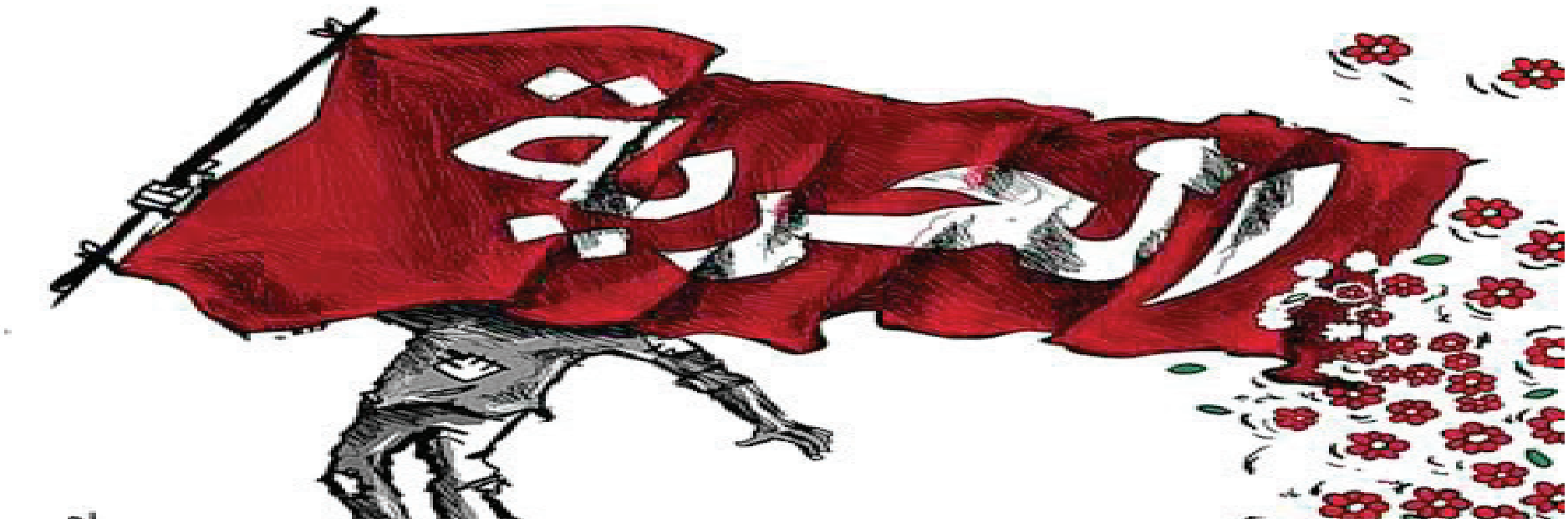


عقد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري العادي، يوم 13 يونيو 2026، وذلك في أعقاب تخليد المجتمع الدولي لليوم العالمي لمكافحة تشغيل الأطفال، الذي يصادف 12 يونيو من كل سنة، والذي يشكل محطة للتذكير بضرورة تعزيز حماية حقوق الطفل والقضاء على مختلف أشكال استغلاله الاقتصادي، كما يتيح الفرصة لتسليط الضوء على بعض المقتضيات القانونية الوطنية، التي ما تزال تسمح بتشغيل الأطفال، والدعوة إلى مراجعتها وإلغائها انسجاماً مع المبادئ الكونية لحقوق الطفل، وانطلاقاً من اعتبار أن المكان الطبيعي للطفل هو المدرسة ومؤسسات التنشئة والتربية والتكوين.

كما انعقد الاجتماع في ظل أجواء خيم عليها استحضار انتفاضة 20 يونيو بالدار البيضاء عام 1981، وما شهدته من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، نتيجة القمع الاهوج للمتظاهرين وقتل العديد منهم ودفنهم في مقابر جماعية، هذا فيما لم يتم الكشف عن الحقيقة كاملة في هذه الأحداث، وفيما لا زال الانصاف مطلبا ملحا للضحايا وأسرهم والمجتمع.

وبعد استعراض ومناقشة تقارير اللجان المركزية، والتداول في مستجدات أوضاع حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، قرر المكتب المركزي تبليغ الرأي العام الوطني والدولي على ما يلي:

## على المستوى الدولي:

شجبه لاستمرار الغارات والعمليات العسكرية الصهيونية على الأراضي اللبنانية، وتمادي الكيان في عدوانه وجرائمه على غزة والضفة الغربية والقدس وما ينجم عنها من سقوط العديد من الشهداء والشهيدات، ونزوح جماعي، وتدمير للبنية التحتية الحيوية. كما يعرب عن قلقه إزاء المخاطر القائمة بشأن انزلاق المنطقة إلى مواجهة أوسع بين الولايات المتحدة وإيران، وهو احتمال قد يترتب عليه تداعيات خطيرة على شعوب المنطقة وعلى الأمن والاستقرار الدوليين؛

مطالبته بتكثيف الجهود الدولية للكشف عن مصير مختطفي القافلة البرية لفك الحصار على غزة، المحتجزين في ليبيا من طرف قوات حفتر، وضمان أمنهم وسلامتهم، مع العمل على اخلاء سبيلهم فورا؛

إدانته لاستمرار الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، والذي يعدّ أحد أطول أنظمة العقوبات في التاريخ الحديث، لما يترتب عليه من تقويض لحق الشعب الكوبي في التنمية وتقرير مصيره واختيار نموذجه الاقتصادي والاجتماعي. وبناءً على ذلك، يطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتدخل من أجل وضع حد لهذا الحصار ورفع جميع القيود المفروضة، بما ينسجم مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في السيادة والتنمية.

## على المستوى الوطني:

تهنئته عائلات معتقلي حراك "جيل Z" بمدينة الدار البيضاء، بالإفراج عن بعض من أبنائها بعد قضائهم جزءاً من العقوبات القاسية الصادرة في حقهم، والتي سجل استياءه منها واعتبرها أحكاماً جائرة وغير منصفة، مجددا مطالبته بالإفراج الفوري عن كافة معتقلي الحراك الذين ما يزالون رهن الاعتقال، وضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والاحتجاجات السلمية وعلى رأسهم من تبقى من معتقلي حراك الريف؛

انشغاله من قيام السلطات القطرية باحتجاز الناشط والإعلامي خالد بنشريف بمطار الدوحة ومنعه من السفر إلى وجهته المقصودة، مع ما يثار بشأن التوجه نحو ترحيله إلى المغرب، معبرا عن بالغ قلقه إزاء هذا الإجراء، ومطالبا إياها باحترام رغبته وتمكينه من التوجه إلى البلد الذي يختاره، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان ومبدأ عدم الإعادة القسرية؛

استنكاره لحرمان الناشطة ابتسام أشكر من حقها في العلاج والرعاية الصحية، رغم خطورة وضعها الصحي وما قد يترتب عن استمرار هذا الحرمان من مضاعفات جسيمة قد تصل إلى بتر يدها، مجددا مدعوته إلى الإفراج عنها لتمكينها من تلقي العلاج المتخصص الذي تستدعيه حالتها الصحية، وتمكين دفاعها واسرتها من ملفها الطبي، وما يتطلبه ذلك من اجراء خبرة طبية محايدة تحت إشراف النيابة العامة، وتوفير الرعاية الصحية المطلوبة وفقا للبروتوكولات العلاجية والطبية المعمول بها في مثل هذه الحالات، حفاظاً على سلامتها الجسدية وصوناً لحقها في الصحة والحياة؛

تنديده باستمرار الارتفاع المهول والمتواصل لأسعار المواد الغذائية الأساسية والخدمات الضرورية، وما ينتج عن ذلك من تدهور خطير للقدرة الشرائية لفئات واسعة من المواطنات والمواطنين، وخاصة الطبقات الشعبية والفئات الهشة، معتبرا أن هذا الوضع يمس بشكل مباشر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الحق في العيش الكريم والغذاء والسكن والصحة، مما يستوجب من السلطات العمومية اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للحد من موجة الغلاء، ومراقبة الأسواق والتصدي للمضاربات والاحتكار، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن حماية القدرة الشرائية وصون الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين؛

استياءه البالغ إزاء عدم توفير وزارة الصحة والحماية الاجتماعية الدواء الضروري للطفلة فردوس، المنحدرة من إقليم خنيفرة، الأمر الذي يهدد حقها في العلاج والرعاية الصحية، معتبرا أن ضمان الولوج إلى الأدوية والعلاجات الأساسية يشكل التزاماً قانونياً وأخلاقياً يقع على عاتق الدولة، وعليه؛ وهو ما يستلزم من الوزارة والجهات المعنية بالتدخل العاجل والفوري لتوفير الدواء اللازم للطفلة وضمان حقها في العلاج في أفضل الآجال، حفاظاً على صحتها وسلامتها؛

استغرابه من المقاربة التي اعتمدتها وزارة التربية الوطنية في مواجهة ظاهرة الغش في امتحانات البكالوريا، والتي انصبت أساساً على تشديد إجراءات المراقبة والزجر، بدل معالجة الأسباب البنيوية والتربوية الكامنة وراء هذه الظاهرة؛ ذلك أن الحد من الغش يقتضي، بالدرجة الأولى، الارتقاء بجودة التعليم العمومي، وتحسين ظروف التعلم، وترسيخ قيم النزاهة والاستحقاق والمسؤولية داخل المنظومة التربوية، بما يساهم في الوقاية من هذه الممارسات ومعالجة أسبابها من جذورها، عوض الاقتصار على المقاربة الأمنية والزجرية؛

تسجيله استخفاف الدولة ومؤسساتها بالهيئات التي ينظمها القانون، ومحاولة فرض قوانين تراجعية وتكبيلية لعملها، مسجلا بكل بأسف عدم أخذ المقترحات والملاحظات، التي تقدمت بها هيئات المحامين بعين الأعتبار ضمن المشروع المعروض بشأن العديد من المواد، التي تعتبر أساس التنظيم الذاتي واستقلال وحصانة مهنة المحاماة، رغم أهمية مساهماتها وخبرتها المهنية في تجويده. وإذ يعتبر المكتب أن اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية يقتضي الإنصات لمختلف الفاعلين المعنيين وإدماج مقترحاتهم الجادة، فإنه يعلن دعمه لنضالات المحاميات والمحامين ومساندته لمطالبهم العادلة والمشروعة الرامية إلى تعزيز استقلالية المهنة، وصيانة الحقوق والحريات وضمان شروط ممارسة مهنية تليق بأدوارها الدستورية والحقوقية.

على مستوى الجمعية:

مواصلة أعضاء وعضوات المكتب المركزي واللجنة الإدارية والمكاتب الجهوية الزيارات التنظيمية للفروع والاشراف على تجديد مكاتبها؛

استعداد الجمعية لإحياء الذكرى السابعة والأربعين لتأسيسها عبر تنظيم مجموعة من الأنشطة مركزيا ومحليا، وإصدار تعميم داخلي في الموضوع.

الرباط، في 13 يونيو 2026.

## المؤتمر السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

# الصراع من أجل التنظيم بوصفه صراعاً من أجل الوجود الطبقي

حسن اوالحاج

حين يتحول عقد مؤتمر حزبي إلى معركة سياسية مفتوحة، فإن القضية لا تعود مرتبطة بمجرد تدبير تنظيمي أو استحقاق داخلي، بل تصبح مدخلاً لفهم طبيعة الصراع الدائر داخل المجتمع نفسه. فالمؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي لا يكتسب أهميته من كونه محطة تنظيمية دورية، وإنما من كونه يطرح بصورة ملموسة سؤال الحق في التنظيم المستقل للطبقات الشعبية، وحدود الفعل السياسي المعارض، وطبيعة التناقض القائم بين مشروع يسعى إلى إعادة إنتاج الواقع القائم ومشروع يسعى إلى تغييره.

إن الصراع حول المؤتمر ليس صراعاً حول قاعة عمومية أو ترخيص إداري، بل هو في جوهره صراع حول الوجود السياسي ذاته. فالطبقات الشعبية لا توجد سياسياً لمجرد وجودها الاجتماعي والاقتصادي، بل تصبح قوة تاريخية حين تنتظم وتنتج أدواتها الفكرية والتنظيمية المستقلة. ولذلك فإن كل محاولة لبناء تنظيم يعبر عن مصالح العمال والكادحين تتجاوز حدود العمل الحزبي الضيق لتطرح مسألة موازين القوى داخل المجتمع.

لقد أثبت التاريخ أن الاستغلال وحده لا ينتج الوعي، وأن المعاناة الاجتماعية لا تتحول تلقائياً إلى مشروع للتغيير. بين الواقع الموضوعي وإمكانية تجاوزه توجد لحظة حاسمة هي لحظة التنظيم. فمن خلال التنظيم تنتقل الجماهير من التشتت إلى الوحدة، ومن الاحتجاج العفوي إلى الفعل الواعي، ومن موقع الخضوع للتاريخ إلى موقع المساهمة في صنعه.

لهذا السبب لم يكن الصراع حول التنظيمات الثورية والديمقراطية في أي مرحلة من التاريخ مجرد صراع قانوني. إنه صراع يتعلق بمن يمتلك حق تنظيم المجتمع، ومن يمتلك حق التعبير عن تناقضاته، ومن يمتلك القدرة على تحويل المطالب الاجتماعية المتفرقة إلى مشروع سياسي شامل.

في هذا الإطار يكتسب المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي معناه الحقيقي. فهو ليس مناسبة لإعادة إنتاج الهياكل التنظيمية فقط، بل لحظة لمساءلة التجربة، وإعادة بناء الرؤية، وتحديد المهام التي تفرضها التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي في ظل تفاقم التبعية واتساع الفوارق الطبقية وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الشعبية.

غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في عقد المؤتمر مهما كانت العراقيل، بل في قدرة الحزب على تحويل هذه المحطة إلى لحظة لتجديد مشروعه السياسي وتعميق ارتباطه بالطبقة العاملة والكادحين. فالتنظيم لا يستمد مشروعيته من وجوده في حد ذاته، وإنما من قدرته على التعبير عن التناقضات الحقيقية داخل المجتمع، وعلى المساهمة في بناء أفق للتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن الرهان المطروح اليوم ليس فقط الدفاع عن حق مشروع في التنظيم، بل الدفاع عن حق الطبقات الشعبية في أن تمتلك أدواتها السياسية المستقلة، وأن تعبر عن مصالحها التاريخية خارج منطق الاحتواء والتبعية. ومن هنا فإن المؤتمر السادس يكتسب بعده الاستراتيجي باعتباره لحظة من لحظات الصراع الطويل من أجل بناء الذات السياسية المستقلة للطبقة العاملة، وتحويلها من كتلة اجتماعية تعاني التهميش والاستغلال إلى قوة واعية ومنظمة وقادرة على التدخل في مجرى التاريخ.

وبهذا المعنى، فإن المعركة ليست من أجل قاعة أو مؤتمر فقط، بل من أجل حق مشروع في الوجود السياسي والتنظيمي، ومن أجل استمرار مشروع يسعى إلى جعل العمال والكادحين فاعلين في التاريخ لا مجرد موضوع له. فالتاريخ لا تصنعه المعاناة وحدها، بل تصنعه المعاناة حين تتحول إلى وعي، والوعي حين يتحول إلى تنظيم، والتنظيم حين يتحول إلى قوة اجتماعية قادرة على التعبير.

## النضال الجماهيري في استراتيجية حزب النهج الديمقراطي العمالي:

# من الاحتجاج الاجتماعي إلى بناء القوة التاريخية للطبقة العاملة

حسن اوالحاج

لا يمكن فهم المكانة المركزية التي يحتلها النضال الجماهيري في فكر وممارسة حزب النهج الديمقراطي العمالي إلا بالعودة إلى السؤال الجوهري الذي شكل، منذ نشأة الحركة الاشتراكية، محور الصراع النظري والسياسي: من هي القوة القادرة على تغيير المجتمع؟

فبين مختلف التصورات التي راهنت على الإصلاح من داخل مؤسسات الدولة، أو على دور النخب المستنيرة، أو على التغيير التدريجي عبر التوافقات السياسية، ظلت الماركسية تؤكد أن أي تحول تاريخي عميق لا يمكن أن يتحقق إلا عبر فعل الطبقات الاجتماعية التي تتضرر موضوعيا من النظام القائم وتمتلك مصلحة تاريخية في تجاوزه.

من هذا المنطلق لا ينظر حزب النهج الديمقراطي العمالي إلى النضال الجماهيري باعتباره مجرد وسيلة ضغط أو أداة لتحسين شروط التفاوض مع السلطة، بل باعتباره المجال الذي تتشكل داخله الذات التاريخية للطبقة العاملة والكادحين. فالجماهير، في هذا الفهم، لا تولد قوة سياسية جاهزة، بل تصبح كذلك عبر سيرورة طويلة من الصراع والتنظيم والوعي.

إن إحدى أكبر الأوهام التي سادت في العديد من التجارب السياسية هي الاعتقاد بأن البؤس الاجتماعي ينتج تلقائيا الوعي الثوري. غير أن التاريخ أثبت العكس. فالفقر في حد ذاته لا ينتج إلا الفقر، والاستغلال لا يولد بالضرورة المقاومة المنظمة، والأزمات الاقتصادية قد تدفع الجماهير نحو التمرد كما قد تدفعها نحو الإحباط والانكفاء والخضوع.

لهذا شدد الفكر الماركسي الثوري على أن التناقض بين الرأسمال والعمل لا يتحول إلى قوة تغيير إلا عندما ينتقل من مستوى الواقع الموضوعي إلى مستوى الوعي والتنظيم. وهنا بالضبط يظهر المعنى العميق للنضال الجماهيري.

فالنضال الجماهيري ليس حدثا احتجاجيا، بل عملية تاريخية يتم عبرها تحويل الجماهير من حالة التشتت إلى حالة الفعل الواعي. إنه المسار الذي تتحول فيه الطبقة العاملة من طبقة تعاني الاستغلال إلى طبقة تدرك أسباب استغلالها، ومن كتلة اجتماعية مبعثرة إلى قوة سياسية تسعى إلى تغيير شروط وجودها.

في هذا السياق لا يصبح التنظيم مجرد أداة تقنية، بل يتحول إلى ضرورة تاريخية. فالرأسمالية لا تعيد إنتاج الاستغلال الاقتصادي فقط، بل تعيد إنتاج التفكك الاجتماعي والعزلة الفردية والاغتراب السياسي. إنها تحول العمال والكادحين إلى أفراد منفصلين يعيش كل واحد منهم معاناته باعتبارها مشكلة شخصية، بينما هي في حقيقتها تعبير عن تناقضات بنيوية تطال المجتمع بأكمله.

ومن هنا تبرز الوظيفة التحررية للنضال الجماهيري. فهو يعيد بناء الروابط الجماعية التي تعمل الرأسمالية على تفكيكها، ويحول المعاناة الفردية إلى قضية جماعية، ويعيد إنتاج التضامن بوصفه سلاحا في مواجهة منطق السوق والمنافسة والهيمنة.

لكن النضال الجماهيري كما يطرحه حزب النهج الديمقراطي العمالي لا يقتصر على الدفاع عن المطالب اليومية والمباشرة، رغم أهمية تلك المطالب. إنه ينطلق من فهم جدلي للعلاقة بين النضال المطلبي والنضال السياسي. فالمطالب المرتبطة بالأجور والشغل والتعليم والصحة والسكن ليست قضايا منفصلة عن طبيعة النظام الاجتماعي القائم، بل هي التعبير المباشر عن تناقضاته.

ولهذا فإن المعارك الاجتماعية لا تكتسب بعدها الاستراتيجي من نتائجها الآنية فقط، بل من قدرتها على كشف الطبيعة الحقيقية للعلاقات الاجتماعية السائدة، وعلى تطوير وعي الجماهير بمصالحها التاريخية.

إن الرهان على النضال الجماهيري يفترض أيضا فهما معينا للدولة. فالدولة ليست، في التصور الماركسي، هيئة محايدة تقف فوق المجتمع، بل هي شكل تاريخي لتنظيم الهيمنة وإعادة إنتاجها. ولذلك فإن النضال الجماهيري لا يستهدف فقط انتزاع بعض المكاسب داخل النظام القائم، بل يسعى إلى بناء ميزان قوى اجتماعي قادر على فرض تحولات تمس البنية العميقة لعلاقات السلطة والثروة.

وفي الحالة المغربية تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة. فالتناقضات التي يعرفها المجتمع لا ترتبط فقط بوجود تفاوتات اجتماعية أو اختلالات اقتصادية، بل ترتبط بطبيعة نموذج التنمية نفسه، وباستمرار التبعية للرأسمال الإمبريالي، وبهيمنة كتلة طبقية تجمع بين الرأسمال الكبير وأجهزة السلطة والنخب المستفيدة من إعادة إنتاج الوضع القائم.

ومن ثم فإن النضال الجماهيري لا يُفهم باعتباره مجرد رد فعل على السياسات الحكومية، بل باعتباره جزءا من صراع تاريخي أشمل ضد مختلف أشكال الاستغلال والهيمنة والتبعية.

غير أن الرهان على الجماهير لا يعني السقوط في العفوية. فالتاريخ يعلمنا أن الجماهير قادرة على صنع الثورات، لكنه يعلمنا أيضا أن غياب التنظيم والقيادة والبرنامج قد يحول أعظم الانتفاضات إلى لحظات عابرة. ولذلك شكلت مسألة الحزب، في التراث الماركسي اللينيني، إحدى القضايا المركزية.

فالحزب ليس بديلا عن الجماهير، وليس وصيا عليها، بل هو الأداة التي تسمح بتوحيد التجارب النضالية المتفرقة، وربط المعارك الجزئية بالأفق الاستراتيجي العام. إنه الشكل الذي تنتقل عبره الطبقة من الوعي الجزئي بمشكلاتها إلى الوعي الشامل بموقعها التاريخي.

ومن هنا فإن النضال الجماهيري وبناء الحزب ليسا خطين متوازيين، بل سيرورتين متكاملتين. فالحزب يستمد شرعيته من انغراسه داخل النضالات الجماهيرية، والجماهير تعزز قدرتها على التأثير التاريخي عبر امتلاك أدواتها السياسية المستقلة.

إن الرهان الحقيقي الذي يطرحه حزب النهج الديمقراطي العمالي لا يكمن في تحقيق إصلاحات معزولة أو تحسينات ظرفية، رغم أهمية ذلك بالنسبة للحياة اليومية للكادحين، بل في المساهمة في بناء القوة التاريخية القادرة على تجاوز شروط الاستغلال والتبعية. إنه رهان على تحويل الطبقة العاملة من موضوع للاستغلال إلى ذات سياسية واعية، وعلى تحويل النضال اليومي من رد فعل دفاعي إلى مشروع تحرري شامل.

وفي هذا المستوى يصبح النضال الجماهيري أكثر من خيار سياسي. إنه تصور للتاريخ نفسه، يقوم على أن التحرر لا يُمنح من فوق، ولا ينتج عن إرادة النخب وحدها، بل يصنعه المضطهدون أنفسهم عندما يتحولون من جماهير مشتتة إلى قوة منظمة تمتلك الوعي والإرادة والقدرة على تغيير العالم.

# اليسار اليوم، الواقع والمهام

**يعود النقاش حول واقع اليسار المغربي ومستقبله إلى الواجهة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرفها بلادنا والعالم، وفي سياق يتسم بتفاقم التفاوتات الاجتماعية وتراجع الثقة في المؤسسات الوسيطة. فرغم الحضور التاريخي لليسار في النضالات السياسية والحقوقية والنقابية، ما تزال قواه تواجه تحديات متعددة تتعلق بضعف الامتداد الجماهيري، والتشرذم التنظيمي، وصعوبة بلورة مشروع سياسي قادر على استقطاب الفئات الشعبية والشبابية.**

**بين محاولة مقاربة الأزمة التي يعيشها اليسار واستشراف المستقبل، يحاول ملف هذا العدد تقديم قراءة في أهم الأسئلة التي تواجهها اليسار ببلادنا وبالمنطقة وملامسة سبل استعادة دوره التاريخي كقوة للتغيير والدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية...**

## بصدد وحدة اليسار والعمل المشترك وإشكالات التحالفات بين المطلوب والواقع والفرص الضائعة

**إسلامي ع الحفيظ**

أثار البلاغ المشترك بين الأحزاب الثلاث لليسار الديمقراطي (فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد والنهج الديمقراطي) الصادر بتاريخ 22 ماي 2026 بالدار البيضاء نقاشا مهما حول إشكالية «العمل المشترك» وقضايا «تحالف» قوى اليسار وأرضية هذا «العمل المشترك» وهل يرتقي إلى مستوى «التحالف»؟ ، كما أثيرت قضية الوحدة الأيديولوجية والسياسية ، وقضايا الاستراتيجية والتكتيك ، والبرنامج النضالي لقوى اليسار الديمقراطي ، والسياق السياسي الذي أنتج البلاغ المشترك وقضية الانتخابات (المقاطعة أو المشاركة)، وآفاق هذا العمل المشترك وهل هو عمل موسمي ،مرتبط فقط بأجندة الانتخابات أم هو أبعد من ذلك ؟وما هي الضمانات السياسية للأفق الوحدوي لليسار المناضل بعد الانتخابات؟ وهل يشكل «تحالف اليسار» الآخر المشكل من طرف «فيدرالية اليسار الديمقراطي» و«الحزب الاشتراكي الموحد» المعلن يوم 3 يونيو 2026 البعد الجوهري لعملية «العمل المشترك» بهدف تدارك ما تأخر بينهما من الاندماج، وهل تشكل العلاقة مع حزب النهج البعد العرضي فيه أم هي مستوى من مستويات «العمل المشترك» لخدمة الجبهة الديمقراطية؟ وهل يعتبر هذا اللاحق إضعافا لمضمون «البلاغ المشترك» مع حزب النهج الديمقراطي العمالي أم يشكل مصدر قوة ولبنة ضرورية في مسار توحيد جهود اليسار المناضل وبرنامجه عبر مستويات متفاوتة لكي يلعب دوره في الصراع الطبقي من أجل الديمقراطية الحقيقية؟

كما استغل البعض نقاش «البلاغ المشترك» ل22 ماي للحديث عن «العمل المشترك» لحزب النهج الديمقراطي مع جماعة العدل والإحسان (تنظيم إسلامي معارض) من جهة ثم العلاقة والتنسيق والعمل المشترك مع مناضلي ومجموعات «الماركسيين الثوريين» أو «الجذريين» أو «اللينينيين» ببلادنا.

إن هذا النقاش إيجابي في جميع الأحول للأسباب التالية:

*أولا لأن الغالبية العظمى من الذين يناقشون «العمل المشترك» بين قوى اليسار المناضل يناقشون من منطلق الرغبة والأمل في أن يتطور نحو الأعلى أي نحو تحالف استراتيجي للتغيير الديمقراطي الشعبي وليس فقط عمل مشترك ظرفي لا يُدرك له أفق ، خصوصا مع الظرفية الخاصة المتمثلة بأزمة نظام الحكم وتناقضاته من جهة وانبطاحه التام للأجندات الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية ، وظرفية الانتخابات المتحكم فيها بالمطلق لإعادة تدوير الاستبداد وآلياته (الديمقراطية المخزنية) والخطط الفرنسية لإعادة تمتين وتجديد الأوفاق السرية لمعاهدة التبعية ل«إيكس ليبان» ،ومن جهة ثالثة واقع يتميز بغياب رؤية موحدة للنضال الجماهيري من أجل الديمقراطية وليس فقط من أجل التمثيلية الممكنة(الممنوحة بمقدار؟) في برلمان ومجالس لا يجادل أحد في فقدانها للصلاحيات المعروفة في الأنظمة الديمقراطية وفي ظل قوانين ودستور يحرمها من كذا صلاحيات بالإضافة إلى أن الخريطة الانتخابية تدرس في العلب المغلقة.

*ثانيا أن الأقلية التي تناقش من زاوية الحلقية الضيقة والمتضايقة من كل عمل مشترك أو وحدوي لا تتعدى تكرار لازمة خطابية مكرورة ، ولا تتقدم قيد أنملة، للأسف، في المساهمة في الدفع بالنقاش والعمل النضالي المنظم إلى الأمام. والذي يزيد من هذه الحلقية هو الجهل أو التجاهل المتعمد لمناقشة أطروحات حزب النهج الديمقراطي العمالي في موضوعات التحالف والعمل المشترك والإصرار على تلبيسه مواقف ليست له، فقط للتميز اللفظي، وبدون طرح بدائل ملموسة.

ومع ذلك فإن الإشارة لهذا الاستثناء لا يعدم وجود كذلك أفكار وتساؤلات جدية ومسؤولة تعبر عن حرقة القضايا المرتبطة بتشخيص أسباب اختلال موازين القوة، وضعف جرأة اليسار المناضل في اقتحام متطلبات المرحلة المرئية، وهشاشة عمله الوحدوي وضعف قدرته على المبادرة السياسية النوعية والشجاعة. إن عناصر النقد هذه تنبه يجب أن تكون محفزا للعمل بروح تستحضر تضحيات الشعب المغربي من أجل البديل الديمقراطي الشعبي.

إن اليسار المناضل (الماركسي اللينيني ، والسوسيال ديمقراط )الذي خبر تجارب متعددة حزبية ومنظمة بهذا الشكل أو ذاك، لا يزال يمتحن ذاته وخطابه وأدواته في ساحة الصراع الطبقي الضاري ضد التبعية والكتلة الطبقية السائدة وضد هروبها إلى الأمام في الارتماء فيما يشبه «الحماية الاستعمارية» في حضن الغول الامبريالي الصهيوني القوي والمفترس والذي يستهدف تقويض هوية الشعب المغربي التاريخية والتحررية (الهوية الأمازيغية العربية الملتحمة في بوثقة مقاومة الاستعمار بكل أشكاله والمنخرطة في المشروع التحرري الوطني الديمقراطي الشعبي) وعرقلة مقومات إمكانية التحرر الشامل عبر حصار وقمع قواها الطليعية في بلد لا يراد له أن يتحرر ولا لشعبه أن يحظى بالسيادة الفعلية على مصيره وبالديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لا يزال اليسار المناضل يقاوم جراحه الناتجة عن القمع ومخلفات تاريخ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والجراحات الناتجة عن التيه الأيديولوجي والسياسي بعد تفكك المعسكر الاشتراكي ، والجراحات الناتجة كذلك عن «مقايضة البرنامج الديمقراطي» لليسار التقليدي مع النظام المخزني والتبعية (الاتحاد الاشتراكي والحزب التقدم والاشتراكية) في نهاية التسعينات في مرحلة مفصلية (الفرص الضائعة !) مقابل إمتيازات، ولا يزال يقاوم ردة العديد من الأطر التي تربت في ساحات اليسار الثوري والاصلاحي وإطاراته الجماهيرية والنقابية والتي اكتسبت سمعتها من الانتماء إليه وبفضله وباعت نفسها وقيمها التقدمية مقابل امتيازات كذلك، وعملت في الحالتين وبحماس أحيانا على ترميم شروخ شرعية النظام في لحظات مفصلية من التاريخ والتحول السياسي لبلادنا راهن عليها الشعب لتحقيق الديمقراطية الحقيقية.

إن اليسار المناضل سبق له أن خاض تجارب وحدوية من أهمها في ربع القرن الأخير التجارب التالية:

تأسيس «تحالف اليسار» سنة 2005: من طرف «حزب النهج الديمقراطي» و«حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي» و«الوفاء من أجل الديمقراطية» و«حزب المؤتمر الوطني الاتحادي» وتم وضع ميثاق له وبرنامج وآليات تنظيمية ركزت على المشترك وبينت أن إمكانية العمل الوحدوي بسقف أعلى من «العمل المشترك» مسألة ممكنة متى توفرت إرادة التغيير المشتركة.

لقد كان الأمل معقودا على «تحالف اليسار» المؤسس سنة 2005 من أجل فرض دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا.

لكن للأسف لم يستمر هذا التحالف مع قدوم انتخابات شتنبر 2007، حيث عادت تنظيمات اليسار الديمقراطي إلى واقع التشتت من جديد ولم يعد لروح الوحدة التي انبثقت عنها التجربة الأولى ل«تحالف اليسار» نفس القوة التي كانت خلال التأسيس.

2) تنسيقات اليسار الديمقراطي خلال حركة 20 فبراير 2011: لقد تمت هذه التنسيقات في إطار مُختلف تنظيمات حركة 20 فبراير، لكن التركيز على إثارة المواقف المُختلف حولها لم يسمح بالتقدم السياسي والعملي لتحويل الجبهة الميدانية لحركة 20 فبراير إلى جبهة شعبية من أجل اسقاط الاستبداد وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية، ودفع المكونات إلى نهج أساليب براغماتية مختلفة اتجاه حركة 20 فبراير (الانسحاب المعلن – الانسحاب العملي – اشتراط تسقيف حركة 20 فبراير بالملكية البرلمانية...)

3) تأسيس «الجبهة الاجتماعية» في 28 دجنبر 2019 ضمت أزيد من 30 تنظيما شكل قطب «اليسار الديمقراطي» نواتها السياسية إضافة إلى قوى نقابية وحقوقية وشبيبية تقدمية، والتي وضعت مهمة «العدالة الاجتماعية» كواجهة للنضال المشترك ولتقريب التصورات، كما لم تقتصر «الجبهة الاجتماعية» على المطالب الاقتصادية وفقط بل ربطتها بمناهضة الفساد والاستبداد وبإطلاق المعتقلين السياسيين وبإدانة القمع المسلط على حركة المعارضة الشعبية وقواها وغيرها من المطالب الحقوقية والاجتماعية والسياسية...

إن «الجبهة الاجتماعية» تعتبر مكسبا لنضال اليسار والشعب المغربي ، وخاصة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين لكنها

التتمة في ص 8

عرفت أعطاب في الرؤية (عدم انفتاحها على قوى أخرى معارضة + أعطاب ذاتية...) جمدت حركتها في مراحل كان من المفترض أن تكون في طليعة الحراك الشعبي وخاصة إبان الحراك التعليمي وغيره من النضالات العمالية والشعبية، ويمكن للعمل المشترك المنطلق في بلاغ 22 ماي 2026 أن يكون لبنة أولية لمراجعة أوجه العمل المشترك وتطويره، وضمنه «الجبهة الاجتماعية» لإعطائها نفسا شعبيا يلعب فيه اليسار المناضل دورا مهما من أجل التغيير الديمقراطي الحقيقي ، إن ذلك ممكن شريطة القراءة المتمعنة في متطلبات الظرف السياسي للبلاد والحاجة إلى الإرادة السياسية الشجاعة والمدركة لمتطلبات المرحلة .

4) ظرفية الحراك التعليمي الذي انطلق في 5 أكتوبر 2024، والذي استطاع رغم سقفه المطلبي الاجتماعي لنساء ورجال التعليم أن يشكل حركة جماهيرية قوية في الشارع، وإذا كان الكثير من مناضلي ومناضلات قوى اليسار المناضل قد لعبوا دورا مهما في التواجد بالحراك وبقيادته إلا أن هذا الحراك المهم لم يستثمر لتحريك «الجبهة الاجتماعية» ولتطوير العمل الوحدوي، بل طغت إلى السطح الحلقية الضيقة التي حالت دون تطوير الحراك نحو الأعلى اجتماعيا وسياسيا من منطلق نضالي لتطوير «الجبهة الاجتماعية».

إن «العمل المشترك» حاليا بين مكونات اليسار الديمقراطي ورغم ظرفية الانتخابات (والاختلاف في تقدير الظرف والموقف منها بين توجه المقاطعة وتوجه المشاركة) ورغم سقفه الذي يبدو متواضعا وحذرا، يعتبر محصلة عمل غير مرئي للدفع في اتجاه أن تتحمل مكونات اليسار المناضل لمسؤوليتها التاريخية في هذا الظرف المفصلي من تاريخ بلادنا السياسي لتجاوز الفرص الضائعة مرة أخرى!

وفي التحليل الماركسي اللينيني فإن توحيد قوى الشعب يتطلب طول النفس والصبر والفرز الموضوعي، وتكتيكات مرنة وجدلية ومبدئية تسمح لتقدم ما هو متقدم ، مع استمرار في طلب/العمل على المزيد ، والإرادة للارتقاء بالعمل المشترك إلى مستويات عليا لمواجهة مختلف التحديات التي يفرضها الصراع الطبقي والواقع السياسي ببلادنا لتخليصه من الاستبداد والتبعية.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي له رؤية واضحة للعمل مع مكونات قوى الطبقات الشعبية وتعبيرات فئاتها:

فهو يشتغل مع الماركسيين والماركسيين اللينينيين الغير منظمين أو الشبه منظمين وطلائع النضال العمالي في السيرورة الأولى وهي بناء الحزب البروليتاري، وهذه المجموعات تنتمي إلى تجارب مختلفة من النضال الماركسي في أوساط الحركة الطلابية والعمل الجماهيري وبعض المجموعات التي تحلقت حول منابر إعلامية أو تجارب طلابية ويهدف هذا العمل إلى التركيز على المهمة المركزية للحركة الماركسية اللينينية من أجل بناء وتقوية وتصليب الحزب المستقل للطبقة العاملة، وهذه المهمة الاستراتيجية المرتبطة بالنضال ضد البنيات الرأسمالية ومن أجل الاشتراكية بآفاق شيوعية تتطلب الاشتغال على الوحدة الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية ، وهي سيرورة تتقدم في مستويات معينة لكنها لا زالت بطيئة لأسباب كثيرة منها التردد في اقتحام العمل الحزبي ، وغياب وضوح الرؤية عند البعض وسيادة طموحات التموقع في الإطارات الجماهيرية بدون أفق سياسي واضح ، إضافة إلى استمرار بعض الممارسات الضارة كالحلقية والشعاراتية وعدم الاستفادة من التجارب الجبهوية لتنظيمات الحركة الماركسية اللينينية نفسها عند التأسيس وتحت نيران العدو الطبقي.

كما يشتغل حزب النهج الديمقراطي مع مكونات اليسار المناضل (الفيدرالية والحزب الاشتراكي الموحد حاليا) في إطار السيرورة الثالثة لبناء جبهة الطبقات الشعبية كبعد استراتيجي للتغيير في مرحلة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، ليس على أرضية إيديولوجية طبعا بل على برنامج سياسي أو عناصر منه في إطار كل واجهات العمل المشترك، ويطمح حزبنا إلى الارتقاء بهذا العمل إلى مستويات أعلى من «العمل المشترك» الظرفي من خلال تطوير «الجبهة الاجتماعية» و«الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» وتوسيعها وتقعيدها، ومن خلال إعادة البناء على أرضية روح «تحالف اليسار» ل 2005 لتعبئة الشعب حول «جبهة واسعة للتغيير الديمقراطي الشعبي» الطور الأول من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية(راجع أطروحة المؤتمر الخامس لحزب الن.د.ع).

وفي إطار هذه السيرورة الثالثة كذلك يشتغل حزب النهج الديمقراطي العمالي مع ما يسميه مكونات الجبهة الميدانية (بدون خلط الرايات) والتي شاركت في حركة 20 فبراير والمكونة من تنظيمات وطلائع مختلفة بل متناقضة التوجه الأيديولوجي أحيانا (مكونات ماركسية – أناركيين– سوسيال ديمقراط - إسلاميين – فعاليات ليبرالية ...) بدأ بجمعها مناهضة الاستبداد والفساد ، والرغبة في الانتقال نحو نظام ديمقراطي ، ويعتبر النهج أن العمل معها يقوم على 3 ركائز وهي : النضال الميداني – الحوار العمومي ليكون الشعب على اطلاع على الأفكار والبرامج والأطروحات – النقد الموضوعي (مثلا نقد موقف العدل والإحسان من وهم «الثورة السورية»...) ،وهذه القوى والتيارات تتواجد جنبا إلى جنب في بعض أو أغلب نضالات الفئات الاجتماعية للمجتمع كالحراكات و التنسيقيات وبعض الإطارات النقابية والجماهيرية..).

إن حزب النهج الديمقراطي يشتغل على هذه الواجهات الجبهوية كما يشتغل على سيرورة بناء أدوات الدفاع الذاتي الجماهيرية (السيرورة الثانية) ويعمل على توحيدها نضاليا وتنظيميا ودمقرطتها وفي هذه الواجهات أيضا يلتقي مناضلات ومناضلو الحزب مع التوجهات الديمقراطية والتقدمية للعمل النقابي والجماهيري وفيه تمتحن العلاقات الرفاقية ويتعرف الجميع على الجميع ويتعلم الجميع من الجميع وتتبلور البرامج الوحدوية وأنوياتها.

إن هذه الرؤية للعمل من الصعب استيعابها من طرف الفكر الميكانيكي أو الحلقي الغير محكوم برؤية استراتيجية وبربط النظرية بالممارسة وبالخط الاستراتيجي الماركسي اللينيني وتكتيكاته لبناء الجبهات والذي يميز بين الجبهات ذات البعد الاستراتيجي لفك «التناقض الأساسي» والجبهات ذات البعد الاستراتيجي لفك «التناقض الرئيسي» والجبهات التي تعتبر مستوى من مستويات «الطور الأول» وهدفها تكوين «الجبهة الشعبية الواسعة للتغيير الديمقراطي» في أفق بناء «جبهة الطبقات الشعبية» أداة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

إن المنطلقات دائما ما تحدد النتائج فحين تكون الإرادة الفكرية والسياسية للأحزاب والتنظيمات تجنح نحو العمل الوحدوي لبلوغ استراتيجيات مرحلية أو بعيدة حسب الطرف المعني ب»الوحدة»، فهي تضع له القواعد الديمقراطية المناسبة ، ليس فقط للتأسيس بل للتحصين والرقي بالعمل الوحدوي ولوضع كذلك ديونطولوجيا Déontologie وحدوية تقيه من تضخيم الاختلافات الطارئة وتحميه من تأثيرات نزوعات وانفلاتات الأفراد وتقلباتهم وتأثير ذلك على العمل الوحدي والتنظيمي ، الذي يجب أن يكون كذلك خاضعا للتقييم المستمر وللمحاسبة الرفاقية بين المكونات ودائما نحو الأعلى.

2026-06-14

# اليسار والحركات الاحتجاجية بالمغرب: من جدلية النضال الشعبي إلى بناء أداة التغيير التاريخي

ابو علي بلمزيان

**منذ عقود طويلة ظلّ اليسار المغربي يعتبر أن الحركات الاحتجاجية ليست مجرد ردود فعل ظرفية على أوضاع اجتماعية متدهورة أو مطالب فئوية محدودة، بل هي التعبير الحي عن التناقضات البنيوية العميقة التي تطبع المجتمع المغربي. فمن منظورنا، لا يمكن فهم موجات الاحتجاج التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم بمعزل عن طبيعة الاختيارات الاقتصادية والسياسية التي كرّست التفاوت الطبقي، وعمّقت الفوارق الاجتماعية والمجالية، وأبقت قطاعات واسعة من الشعب المغربي خارج دائرة الاستفادة من الثروة الوطنية. لذلك ظلّ اليسار الجذري ينظر إلى الحركات الاحتجاجية باعتبارها مدرسة للنضال الجماهيري، وفضاءً لإنتاج الوعي الطبقي، ومختبراً حقيقياً لتبلور أشكال المقاومة الاجتماعية والسياسية في مواجهة السياسات النيوليبرالية والتبعية الاقتصادية. وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى الاحتجاج باعتباره حالة استثنائية أو طارئة، بل باعتباره شكلاً طبيعياً من أشكال التعبير الشعبي عن اختلال ميزان العدالة الاجتماعية وعن عجز السياسات العمومية عن الاستجابة لتطلعات الفئات الكادحة والمهمشة. فالاحتجاج، ليس مجرد رد فعل على أزمة عابرة، بل هو تعبير عن تناقضات اجتماعية عميقة تعكس الصراع القائم بين مصالح الطبقات الشعبية ومصالح القوى المستفيدة من استمرار البنية الاقتصادية والسياسية القائمة.**

لقد شهد المغرب أشكالاً متعددة من الاحتجاجات الاجتماعية منذ انتفاضات الستينيات والسبعينيات، مروراً بأحداث 1981 بالدار البيضاء، وانتفاضة 1984 بالشمال ومراكش، وانتفاضة فاس سنة 1990، وصولاً إلى حركة 20 فبراير سنة 2011، ثم حراك الريف، واحتجاجات جرادة، والتنسيقيات القطاعية المختلفة التي شملت الأساتذة المتعاقدين وطلبة الطب والمهنيين وشرائح واسعة من الأجراء والمعطلين.. وتعتبر هذه المحطات، في القراءة النهجية، حلقات متصلة ضمن سيرورة تاريخية واحدة تعكس استمرار الأزمة الاجتماعية وتفاقمها، لا مجرد أحداث منفصلة فرضتها ظروف استثنائية أو مطالب جزئية. كما تكشف هذه المحطات عن انتقال الاحتجاج من مراكز المدن الكبرى إلى الهوامش والجهات المهمشة، الأمر الذي يعكس اتساع دائرة السخط الاجتماعي وامتداد الشعور بالإقصاء إلى مجالات جغرافية كانت لعقود طويلة خارج دائرة الضوء السياسي والإعلامي. ومن خلال هذا المسار التاريخي يتبين أن الاحتجاجات الشعبية بالمغرب لم تكن استثناءً عابراً، بل شكلت أحد أبرز تجليات المقاومة الاجتماعية ضد سياسات التفقير والتهميش والإقصاء التي مست فئات واسعة من العمال والكادحين وصغار الفلاحين والشباب المعطل.

لقد شكلت حركة 20 فبراير منعطفاً نوعياً في تاريخ الاحتجاج المغربي المعاصر، إذ نجحت في تجميع طيف واسع من القوى السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية حول مطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والاستبداد. ورغم التراجع الذي عرفته الحركة لاحقاً، فإنها كشفت عن حجم الاحتقان الاجتماعي الكامن داخل المجتمع، وأبرزت قدرة الشباب المغربي على ابتكار أشكال جديدة من التنظيم والتعبئة خارج الأطر التقليدية. ومن وجهة نظر اليسار الجذري، فإن القيمة التاريخية للحركة لا تكمن فقط في المطالب

التي رفعتها، بل في كونها أعادت الاعتبار لفكرة النضال الجماهيري كوسيلة للتغيير. كما أنها أعادت طرح أسئلة جوهرية تتعلق بطبيعة الدولة، وحدود الإصلاح السياسي، وإشكالية توزيع الثروة والسلطة، وهي الأسئلة التي ظلت لعقود طويلة مؤجلة أو محاصرة داخل دوائر النخب السياسية الضيقة. كما أنها أبرزت، في نظر النهج الديمقراطي العمالي، الحاجة الملحة إلى تجاوز النضالات المعزولة نحو بناء جبهة القوى التقدمية موحدة تمتلك رؤية استراتيجية للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

أما حراك الريف فقد مثّل، في نظر العديد من المناضلين اليساريين، أحد أكثر التعبيرات الاجتماعية والسياسية عمقاً خلال العقد الأخير. فقد انطلق من مطالب اجتماعية مرتبطة بالتنمية والصحة والتعليم والشغل، لكنه سرعان ما كشف عن أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع، وعن الشعور المتزايد بالتهميش الذي تعانيه مناطق واسعة من البلاد. وينطبق الأمر نفسه على احتجاجات جرادة التي أظهرت الوجه القاسي للاقتصاد الهامشي وللإقصاء الاجتماعي الذي يطال المناطق المنجمية بعد استنزاف ثرواتها الطبيعية. وقد أبرزت هذه الحركات أن التنمية ليست مجرد أرقام ومؤشرات اقتصادية، بل هي إحساس فعلي بالكرامة والمواطنة والإنصاف المجالي، وأن غياب العدالة الترابية يمكن أن يتحول إلى مصدر دائم للتوتر والاحتقان الاجتماعي.

وفي قراءة النهج الديمقراطي العمالي، فإن السمة المشتركة بين مختلف هذه الحركات تتمثل في طابعها الشعبي والعفوي في كثير من الأحيان، وفي ارتباطها المباشر بقضايا العيش الكريم والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. غير أن هذه الحركات تعاني في الوقت نفسه من مجموعة من نقاط الضعف البنيوية، أبرزها غياب التأطير السياسي المستدام، وضعف التنسيق الوطني بين مختلف بؤر الاحتجاج، وهيمنة المطالب المحلية أو الفئوية على حساب بناء مشروع مجتمعي شامل قادر على توحيد مختلف الفئات الشعبية المتضررة. كما أن جزءاً من هذه الحركات يجد نفسه في مواجهة آلة إعلامية وسياسية تسعى إلى اختزال مطالبه أو تفكيك وحدته أو تحويله من فاعل اجتماعي إلى مجرد ملف أمني أو تدبيري.

وفي هذا الإطار، يذهب النهج الديمقراطي العمالي إلى أن أحد أبرز أوجه القصور التي طبعت الحركات الاحتجاجية بالمغرب يتمثل في تشتتها القطاعي والمجالي، حيث ظلت كل فئة تناضل بمعزل عن الفئات الأخرى، وكل منطقة تخوض معاركها الخاصة دون أن تنجح في الارتقاء إلى مستوى حركة شعبية وطنية موحدة. ومن هنا يسعى الحزب بعزم وإصرار على بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، إذ لا يمكن توحيد الاحتجاجات الشعبية دون توفر الجماهير الشعبية على أداة للتغيير الجذري، باعتبار أن الحزب الثوري ليس مجرد إطار تنظيمي إضافي، بل أداة سياسية لتوحيد النضالات المتفرقة وربط المطالب اليومية بالأفق الاستراتيجي للتغيير. فغياب هذه الأداة، وفق هذا التصور، يجعل الاحتجاجات عرضة للتشتت والاستنزاف والاحتواء مهما بلغت قوتها واتساعها.

ومن هنا يطرح اليسار الجذري مسألة العلاقة بين التنظيم السياسي والحركة الجماهيرية. فهو يرى أن الاحتجاجات، مهما بلغت قوتها واتساعها، تظل مهددة بالتراجع أو الاحتواء إذا لم تستند إلى مشروع سياسي واضح وإلى أدوات تنظيمية قادرة على تحويل الغضب الاجتماعي إلى قوة تغيير تاريخية. ولذلك يدافع النهج الديمقراطي العمالي عن ضرورة بناء جبهة شعبية واسعة تضم العمال والفلاحين الفقراء والشباب المعطلين والنساء والكادحين بمختلف فئاتهم، بهدف توحيد النضالات المتفرقة في إطار رؤية استراتيجية تتجاوز المطالب الآنية نحو تغيير أعمق للبنية الاقتصادية والسياسية. فالتاريخ، وفق هذا التصور، لا تصنعه الاحتجاجات المعزولة مهما كانت بطولية، بل تصنعه قدرة القوى الاجتماعية المنظمة على تحويل تلك الاحتجاجات إلى مشروع تحرري متكامل يمتلك رؤية للمستقبل وأدوات لتحقيقها.

ومن هذا المنطلق يرتبط شعار حزب الطبقة العاملة بشعار آخر لا يقل أهمية، هو «بناء كتلة الطبقات الشعبية». فالحزب، وفق الأدبيات النهجية، لا يمكن أن يؤدي دوره التاريخي إلا إذا استند إلى تحالف اجتماعي واسع يجمع العمال وصغار الفلاحين والمعطلين والنساء والشباب وسائر الفئات المتضررة من السياسات الليبرالية. إن بناء كتلة الطبقات الشعبية يعني الانتقال من التشتت الاجتماعي إلى وحدة المصالح النضالية، ومن المطالب المتفرقة إلى مشروع مجتمعي جامع، ومن ردود الفعل الظرفية إلى قوة اجتماعية قادرة على التأثير في موازين القوى. ولذلك ينظر النهج الديمقراطي العمالي إلى هذه الكتلة باعتبارها الحامل الاجتماعي لأي مشروع وطني ديمقراطي شعبي.

وفي المقابل، يوجّه هذا التيار نقداً حاداً لبعض مكونات اليسار المغربي التي انخرطت، حسب رأيه، في منطق الإصلاح المؤسساتي المحدود، واكتفت بالمشاركة الانتخابية أو بالمراهنة على التوافقات السياسية دون امتلاك القدرة على الارتباط العضوي بالحركات الشعبية. فبالنسبة للنهج الديمقراطي العمالي، لا يمكن لليسار أن يستعيد دوره التاريخي إلا إذا عاد إلى مواقع النضال الميداني وسط الجماهير الشعبية، وجعل من الدفاع عن مصالح الكادحين محوراً أساسياً لممارسته السياسية. ويعتبر أن الأزمة التي يعيشها اليسار ليست فقط أزمة تنظيمات أو قيادات، بل هي أيضاً أزمة مشروع سياسي فقد في أحيان كثيرة قدرته على التعبئة والإقناع والارتباط بالهموم اليومية للمواطنين.

غير أن القراءة النقدية تقتضي أيضاً مساءلة اليسار نفسه. فالحركات الاحتجاجية المغربية، رغم حضور اليسار داخلها، لم تتحول في معظم الحالات إلى امتداد تنظيمي مباشر للأحزاب اليسارية. بل إن كثيراً من هذه الحركات اختارت الحفاظ على استقلاليتها، وأبدت تحفظاً تجاه مختلف التنظيمات الحزبية، بما فيها اليسارية منها. ويعكس هذا الواقع أزمة أعمق تتعلق بضعف الوساطة السياسية وتراجع الثقة في الأحزاب عموماً، وهو ما يفرض على اليسار مراجعة أساليبه التنظيمية وخطابه السياسي وأشكال حضوره داخل المجتمع. كما يفرض عليه تطوير أدواته الفكرية لمواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، خصوصاً في ظل صعود وسائل التواصل الاجتماعي وتغير أنماط التعبئة والاحتجاج لدى الأجيال الجديدة.

وفي هذا السياق يبرز شعار «توحيد جبهة القوى التقدمية» باعتباره إحدى المهام المركزية المطروحة أمام اليسار المغربي. فالتشتت الذي تعاني منه القوى الديمقراطية والتقدمية يضعف قدرتها على مواكبة النضالات الشعبية وعلى التأثير في موازين القوى. لذلك يدعو النهج الديمقراطي العمالي إلى بناء جبهة نضالية واسعة تضم الأحزاب اليسارية والتنظيمات النقابية والجمعيات الحقوقية والحركات الاجتماعية المناضلة، على أساس برنامج كفاحي مشترك يدافع عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية على الثروة الوطنية. ولا يعني ذلك إلغاء الاختلافات الفكرية والسياسية، بل توحيد الجهود النضالية حول القضايا الكبرى التي تهم عموم الشعب المغربي.

إن العلاقة بين اليسار والحركات الاحتجاجية بالمغرب ليست علاقة وصاية أو قيادة جاهزة، بل علاقة تفاعل متبادل يتعلم فيها كل طرف من الآخر. فالحركات الاجتماعية تمد اليسار بالحيوية والشرعية والارتباط بالواقع الملموس، بينما يوفر اليسار للحركات أدوات التحليل والرؤية الاستراتيجية والتنظيم. وكلما نجح الطرفان في بناء هذه العلاقة الجدلية على أسس ديمقراطية وتشاركية، ازدادت فرص تحويل النضالات المطلبية إلى قوة مجتمعية قادرة على فرض التغيير. فالرهان الحقيقي لا يكمن في توظيف الحركات الاجتماعية لخدمة مشاريع حزبية ضيقة، بل في بناء فضاء نضالي مشترك يضع مصالح الشعب وقضاياه الكبرى فوق كل الاعتبارات التنظيمية والحسابات الظرفية.

ختاما، يؤكد منظور النهج الديمقراطي العمالي أن مستقبل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بالمغرب لن يتحدد داخل المؤسسات الرسمية، بل أيضا في الشوارع والساحات ومواقع العمل والدراسة، حيث تتشكل يوميا أشكال جديدة من المقاومة الاجتماعية. فالحركات الاحتجاجية ليست ظاهرة عابرة في التاريخ المغربي، بل هي تعبير مستمر عن تطلع فئات واسعة من الشعب إلى مجتمع أكثر عدلا ومساواة وكرامة. ومن هذا المنطلق يظل الرهان المركزي بالنسبة لليسار هو تحويل هذا التطلع الشعبي إلى مشروع تحرري ديمقراطي قادر على مواجهة الاستبداد والاستغلال والتبعية، وبناء مغرب تكون فيه الثروة والسلطة والخدمات العمومية في خدمة الأغلبية الشعبية لا في خدمة أقلية مهيمنة على مقدرات البلاد.

وهكذا تتكامل، في التصور السياسي للنهج الديمقراطي العمالي، ثلاث مهام مترابطة: بناء أداة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وبناء كتلة الطبقات الشعبية، وتوحيد جبهة القوى التقدمية. فبدون الحزب الثوري تتشتت الاحتجاجات، وبدون الكتلة الشعبية تظل النضالات معزولة اجتماعيا، وبدون الجبهة التقدمية تتبدد إمكانيات الفعل السياسي الموحد. لذلك يرى هذا التيار أن الانتقال من الاحتجاج إلى التغيير يمر عبر الربط الجدلي بين هذه المهام الثلاث باعتبارها شروطا ضرورية لبناء ميزان قوى شعبي قادر على فرض التحولات الديمقراطية والاجتماعية المنشودة.

وبذلك تصبح الحركات الاحتجاجية، في المنظور النهجي، ليست مجرد لحظات غضب اجتماعي عابر، وإنما مؤشرات تاريخية على حيوية المجتمع وقدرته الدائمة على إنتاج أشكال جديدة من المقاومة والأمل، وعلى إعادة طرح سؤال العدالة والحرية والديمقراطية كلما حاولت الأزمات البنيوية طمسها أو تأجيلها.

**إن العلاقة بين اليسار والحركات الاحتجاجية بالمغرب ليست علاقة وصاية أو قيادة جاهزة، بل علاقة تفاعل متبادل يتعلم فيها كل طرف من الآخر. فالحركات الاجتماعية تمد اليسار بالحيوية والشرعية والارتباط بالواقع الملموس، بينما يوفر اليسار للحركات أدوات التحليل والرؤية الاستراتيجية والتنظيم. وكلما نجح الطرفان في بناء هذه العلاقة الجدلية على أسس ديمقراطية وتشاركية، ازدادت فرص تحويل النضالات المطلبية إلى قوة مجتمعية قادرة على فرض التغيير.**

# نكبة العرب في فلسطين هل تنتهي أم تتمدد ؟؟...

تمرّ الذكرى الثامنة والسبعون للنكبة؛ الكارثة الكبرى التي حلّت بالفلسطينيين والعرب في شهر أيار/1948 على يد العصابات الصهيونية ودعم الدول الاستعمارية الكبرى، ولم تنته بهزيمة الجيوش العربية واغتصاب فلسطين وطرد ثلثي سكانها الأصليين منها. إنها أكبر عملية تطهير عرقي وأوضح صورة للتمييز العنصري والوحشية الصهيونية. وما بين النكبة والسابع من أكتوبر حصلت آلاف المجازر وجرائم القتل والتدمير والاقتلاع طالت كل المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتمددت العدوانية الصهيونية إلى الجوار العربي في الأردن وسوريا ولبنان ومصر بهدف الاحتلال والتوسع وذريعة الأمن والدفاع الاستباقي .

وما يحصل منذ سنوات وخاصة بعد السابع من أكتوبر من حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي وتدمير شامل في قطاع غزة بهدف الاقتلاع والتهجير، هو ما يخطط له الكيان الصهيوني في الضفة و القدس عبر سياسة الضم والاستيطان وتفريغ المخيمات واقتلاع مئات العائلات الفلسطينية منها، وبموازاة ذلك هو ما يجري من محاولات جادة للسيطرة الشاملة على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والهدف واضح ؛ التهويد والاقتلاع وتهجير الفلسطينيين، وبهذا المعنى تتكرر وتتعدد النكبات، والأسباب هنا لا تكمن فقط بتفوق العدو الصهيوني عسكرياً وتقنياً واقتصادياً أو بوحدة مكوناته السياسية والأيديولوجية حول الهدف، إنما تتعلق ايضا بضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات العربية، وتهميش أدوارها لتكون متخلفة وتابعة، وعاجزة عن بناء دول وطنية قوية وسيّدة، ولتكون ضعيفة منشغلة بإدارة البلاد وفقاً لمصالح الحكام والأمراء بعيداً عن القضية الفلسطينية وأي مشروع عربي نهضوي موحد.

وما ينطبق على الأوضاع العربية يؤشر بشكل واضح الى طبيعة الحالة الوطنية الفلسطينية، وما تعانيه من ضعف بنيوي وتخلف وانقسامات متعددة، وأساسها الجوهري يتعلق بفهم طبيعة التناقضات مع العدو الصهيوني وآليات وطرق المواجهة، فمنهم من يرى الخيار السياسي التفاوضي السلمي، ومنهم من يرى المواجهة الشاملة الاجتماعية والسياسية والمقاومة بكل أشكالها العنفية وغير العنفية، رغم أن الحالة الراهنة على الأقل تتطلب المزيد من الصلابة والوحدة لمواجهة حروب الإبادة والاقتلاع والتهجير، وما يسمى بخطة الحسم الصهيونية؛ أي خطة التطرف العنصرية.

استبشر بعض الفلسطينيين خيراً عندما حددت حركة فتح مؤتمرها العام الثامن مع ذكرى النكبة، ووجد البعض بذلك أملاً بوقفة حركة فتح أمام نفسها وأمام واقع المنظمة والسلطة، والحالة الوطنية الفلسطينية عموما وما تتعرض له القضية الفلسطينية من مخاطر، لتكون الوقفة شاملة وجادة، ونوعاً من المراجعة النقدية الصريحة والجريئة التي تستحضر منطلقات حركة فتح والثوابت الوطنية الفلسطينية، وتعزيز السردية الفلسطينية، وأساسيات المشروع الوطني الفلسطيني باستعادة فلسطين وتحرير الأرض وعودة اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي سيؤسس لوحدة وطنية حقيقية تمكّن منظمة التحرير الفلسطينية من استعادة دورها ومكانتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهذا ما يتطلع إليه كل الفلسطينيين، إلا أن المخرجات الأوضح كانت انتخابية من جهة بتغيير بعض القيادات في الهيئات القيادية؛ اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وسياسية من جهة أخرى عبّر عنها الرئيس أبو مازن في خطابه مؤكداً على خياره السياسي التفاوضي، واتفاقات أوسلو البائسة، والمقاومة السلمية، والشرعية الدولية، رغم أنه مدرك لانسداد الأفق السياسي وما ينادي به «حل الدولتين» ... إنه الوهم في زمن المحن. فالوحدة حوار وشراكة وليست إملاءات من أي طرف، فكيف إذا كانت الإملاءات تأتي من أمريكا والغرب الإمبريالي تحت عنوان الإصلاحات؟؟ ... إلى متى ستبقى تستجير القيادة الفلسطينية الرسمية من الرمضاء بالنار؟؟

إن التطورات في المنطقة بعد العدوان على إيران أثبتت أن هناك شيئاً جوهرياً يتغير، وأن الكيان الصهيوني وأمريكا وما يخططوا له ليس قدراً محتوماً فالمواجهة ممكنة، وكلمة «الرفض» أو «لا» ممكنة، وبات مشروع الخرائط الجديدة للمنطقة والشرق الأوسط الكبير متعثراً، وعلى دول المنطقة أن يتعلموا الدرس، فصون أمنهم ومصالحهم يتم في التعاون العربي والإقليمي أولاً، وهو الضمانة التي تحررهم من التبعية والابتزاز.

أما المقاومة في فلسطين ولبنان فلها ظهير وسند مهم يجب الاستفادة منه في رسم سياسة المواجهة التي تدحر الاحتلال وتزيله من فلسطين، ومن جنوب لبنان والجولان السوري، وتدفن إلى الأبد أحلام الصهاينة في الوطن العربي.

نشر في مجلة الهدف العدد (83) (1557)

## رأي مجلة الهدف الفلسطينية:

# سلموا السلاح: لنقتلكم بصمت

يرجح أنه خلال قراءتك لهذه السطور ستكون حملات التحريض الإعلامي قد تصاعدت، مستهدفة كل من يرفض الإذعان والاستسلام الكامل لشروط وأوامر مجرم الحرب الصهيوني بنيامين نتنياهو وبقية القتلة، وذلك بموازاة تصاعد المجازر الفعلية المستمرة بحق شعبنا في قطاع غزة، والخطاب ذاته الذي يلهج به إعلام الإبادة: سلموا السلاح.

هذه النقطة عايشنا مثيلات لها منذ بداية حرب الإبادة، حين تتعالى الأصوات مطالبة بالاستسلام كي ننقذ ما تبقى من شعبنا، متناسية أصلا أن المعادلة المطروحة هي: استسلموا وألقوا السلاح أو موتوا، وفي شقها الآخر: استسلموا وألقوا السلاح وموتوا بصمت، فالاحتلال ورعاته لم يتعهدوا لشعبنا إلا بالموت والتهجير واستمرار الاحتلال والاستباحة الشاملة، وغني عن الذكر الإسهاب في شرح ما يعلمه كل فلسطيني عما حدث من جرائم منذ بدء وقف إطلاق النار، ألم يخبر الناصحون شعبنا آنذاك أن ما عليه إلا إعادة الأسرى الصهاينة دون ثمن ليتوقف العدوان؟ وقد حدث بالفعل، ولبت الفصائل الفلسطينية كل الشروط المحجفة المرتبطة بذلك الاتفاق، فيما امتنع الاحتلال، ولا يزال، عن تلبية الحد الأدنى مما وافق عليه بشأن المرحلة الأولى من الاتفاق المذكور.

إن حمل خطاب المحتل والدعوات لـ«نزع الذرائع» لم ينتج إلا دعمًا وتغذية لرهانات الاحتلال بإمكانية تفسخ وانقسام واحتراب مجتمعنا، وفي كل محطة تم استدعاء هذا الخطاب فيها، وللأسف استطاعت قوى معينة بثه تجاه جماهير شعبنا، فإن النتاج كان تغذية لحرب الإبادة وزيادة وتصعيدًا في جرائم ومجازر الاحتلال ضد شعبنا، وفي هذه المرحلة نحن أمام ذات المعادلة في واحدة من أسوأ نسخها وأكثرها افتضاحًا. يحتاج نتنياهو لإشعال حربه مجددًا على غزة، ليس للاعتبار الانتخابي الشخصي فحسب، ولكن لحاجة المعسكر العدواني الصهيوني والأمريكي لتقديم قدرة على الحسم، ولو كان هذا الحسم هو إراقة مزيد من دماء الأطفال في غزة، ولو جاء الطرف الفلسطيني بكل تنازل قد يطاله الخيال، فإن هذا لن يشكل فارقًا يُذكر لدى حلف الإبادة.

إن سلاح المقاومة هو بضعة حديد متآكل فعلًا، ولكن قيمته الحقيقية في كونه تعبيرًا عن إرادة شعبنا في رفض إكمال تهجيره وإبادته، هذا سلاح ياسر عرفات وجورج حبش وفتحي الشقاقي وأحمد ياسين، وبقية من ذخيرة عبد القادر الحسيني التي دافعت حتى الرمق الأخير عن طريق القدس ، وجزء من إرادة كل فدائي امتشق السلاح عبر تاريخ شعبنا، إن إلقاء السلاح اليوم يعني بكل وضوح قبولًا كاملًا بتهجير وقتل من تبقى من هذا الشعب دون مقاومة أو عناء، وإذا تورطت فصائل المقاومة أو بعضها في قبول هذا المنطق، فإن المؤكد أن جماهير شعبنا لن تسمح أبدًا بتكرار كوارث الماضي، ولن تفتح أبواب غزة أمام الغزاة أو أذيالهم من ميليشيات الخونة.

إن السبيل لحماية غزة وأهلها من تصعيد الإبادة، وإعادة الاعتبار الحقيقي للشعار الذي استهلكته كثرة التكرار وقلة الفعل والتنفيذ حول «الحفاظ على وجود شعبنا في أرضه»، يتمثل هذا السبيل في أن يقدم كل فلسطيني وعربي ومناصر حول العالم فعله الحقيقي دفاعًا عن غزة وأهلها، ورفضًا لاستكمال مسار إبادتها.

لا يحتاج أبطال غزة، أو أطفالها، لنصائح ووصفات حول سبل الاستسلام، ولكنهم أحوج ما يكونون لوجود كل إنسان حر ومؤمن بالإنسانية، وقبل ذلك كل فلسطيني في نقطة مواجهة مع حلف الإبادة والعدوان، في القدس والضفة والجليل والنقب، وفي قلب عواصم الغرب وأمام كل مقر لحكومات الاستعمار وقواعدها.

إن انضمام الجميع لغزة في هذه المواجهة هو ما يخلق فرصة لنجاة غزة، وليس التسابق على دعوتها للانتحار استسلامًا، إن ما فعلته المقاومة في لبنان يشكل نموذجًا حقيقيًا لإدراك وحدة المصير، والسعي لرفض الهزيمة وصناعة الانتصار ولو عبر بذل التضحيات الجسام، وكذلك ما قام به، ويجب أن يقوم به، كل أحرار العرب، وكل إنسان منحاز للعدالة والإنسانية.

## الباحث والمفكّر الفلسطيني غازي الصوراني:

# من الضروري الإقرار بالأزمة التي نعيشها كيسار عربي وعالمي

**خص الباحث والمفكّر والقيادي الفلسطيني غازي الصوراني موقع الحوار المتمدن بحوار مطول حول واقع اليسار العربي وعالميا. ونظرا لأهمية الحوار وما يطرحه من اشكالات حول واقع اليسار ونظرا لارتباطه بملف هذا العدد، نعيد نشره تعميما للفائدة.**

**غازي الصوراني هو أستاذ ومفكر ومناضل كبير واحد أبرز كتاب مؤسسة الحوار المتمدن له تاريخ حافل بالنضال والتمرد، متحدي كل أشكال الظلم والاستغلال، له العشرات من المؤلفات والأبحاث حول مختلف القضايا وبالأخص المتعلقة باليسار والعلمانية ليس في فلسطين فحسب وإنما في كل العالم العربي، مساهم فاعل في العشرات من المنظمات والمنتديات والمؤتمرات الفكرية والسياسية، من الداعين الى وحدة اليسار الماركسي وتعزيز التنسيق والعمل المشترك بين القوى اليسارية في العالم العربي والعالم اجمع ضد نظام العولمة الرأسمالي كحليف رئيس ووحيد لدولة «إسرائيل»، ومركزا على كيفية تفعيل واتساع دور التيار اليساري الماركسي القومي الديمقراطي في عملية النضال الوطني والديمقراطي الفلسطيني.**

**ونعتذر عن عدم نشر موجز رحلة نضاله الطويلة والغنية والمستمرة تحت ظروف الابادة والدمار بغزة الصمود.**

> ما هي أهم أسباب تراجع وانحسار اليسار العربي بشكل عام واليسار الفلسطيني خاصة بعد أن كان أحد الأقطاب السياسية الرئيسية في الساحة الفلسطينية؟

**< بداية أشير إلى التضحيات الغالية في المسار النضالي للحركات الشيوعية واليسارية الماركسية العربية، التي تركت لنا هوية طبقية عناصرها الاشتراكية والتقدم ومقاومة الامبريالية والرجعية والصهيونية وكل اشكال الاستغلال.**

**لكن رغم تلك التضحيات لم نتوقف أمام مظاهر الفشل والتراجع والانحسار.. ولم نكتشف الفرص من خلال الأزمة، لذلك لا يمكن الحديث عن أزمة اليسار العربي، وأسباب حالة الانكفاء والتهميش التي وصل إليها اليوم دون مراجعة تاريخ هذه الحركة، والوقوف أمام أخطائها ومنعطفاتها وجمودها وتبعيتها لموسكو على مستوى التكتيك والاستراتيجيا، خاصة حديثها عن القرن العشرين باعتباره عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، لكن القرن العشرين ترك لنا فشل التجربة الاشتراكية وظهور العولمة الامبريالية، إلى جانب حروب القوميات والعولمة وتدين السياسة وتسييس الدين والطائفية وتكريس الدولة الكومبرادورية قي مجمل الأنظمة العربية.**

**مهم الإشارة هنا الى السمات الرئيسة للأنظمة العربية من حيث انتشار أوضاع الفقر والاستغلال والاستبداد التي ساهمت في نضج الظروف الموضوعية للثورة، لكن يبدو من المؤكد أن غياب الوعي بالظلم الطبقي سمة مميزة من سمات تطور مجتمعاتنا العربية، الأمر الذي حال دون قيام الثورة، وبالتالي الاستسلام الشعبي العفوي للمقادير، واعتبار كل أشكال الظلم والاستغلال قدراً مكتوباً.**

**المسألة الأخرى تتعلق بحالة السيولة الطبقية التي تشير إلى عدم تبلور الطبقات عموماً في بلداننا، خاصة البورجوازية الصناعية والبروليتاريا، وهذه الأوضاع تفرض علينا كيساريين ماركسيين الدراسة المعمقة لأفكار جرامشي حول أوضاع التخلف في جنوب إيطاليا، وحديثه عن المثقف العضوي في القيام بدور البديل المؤقت عن الطبقة الغائبة (البروليتاريا).**

**إلا أن هذه الأوضاع لم يتم استيعابها بصورة واضحة من معظم أحزاب وفصائل اليسار العربي، علاوة على العديد من عوامل القصور الذاتي لتلك الأحزاب وجمودها العقائدي، في إطار تبعية ميكانيكية لموسكو على سبيل المثال.**

**بالطبع لا يمكن إغفال دور الأنظمة العربية الرجعية أو الوطنية في سعيها ومواقفها العدائية الصريحة ضد الحركات الشيوعية من أجل تدميرها أو تفكيكها.**

**عن أسباب الضعف الفكري والسياسي داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي وتزايد مساحة الاغتراب فيها؟**

**سأحاول الاجابة على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات. الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بمفهومي القومية (بالمعنى التقدمي النقيض للشوفينية) والماركسية، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضفي مزيداً من الإرباكات والحيرة والفوضى الفكرية على جميع فصائل وأحزاب اليسار العربي.**

**الملاحظة الثانية: هي أن اليسار العربي عموما لم يستطع إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، القانوني، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية من منظور طبقي واضح المعالم.**

**اليسار الفلسطيني – على سبيل المثال - رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية الديمقراطية والصراع الطبقي، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي.**

**الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على بلورة الدور الطليعي مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمعات العربية مما افسح المجال واسعا امام قوى الثورة المضادة في الانظمة وحركات الاسلام السياسي، ومن ثم تحول ما سمي بالربيع العربي الى ربيع امريكي صهيوني رجعي، خاصة وان النظام العربي (ما يسمى بدولة الاستقلال) عمل على تدمير الأحزاب الشيوعية بالعنف والسجون والتخوين والتكفير.**

**الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل بمنهجيه ديمقراطية نقيضة للبيروقراطية تستلهم شكل وروح التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وتتفاعل معها.**

**أخيرا، أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا، هي انعكاس –بهذا القدر أو ذاك- ليس لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه فحسب، بل أيضا – وبالدرجة الاساسية – الى قصور وعجز احزاب وفصائل اليسار عن صياغة وممارسة قضايا الصراع التناحري ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة وقضايا الصراع الاجتماعي الطبقي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية ، الامر الذي كان – ومازال – من الطبيعي ان تكبر وتتسع العزلة والفجوات بين قوى اليسار العربي وجماهيرها الشعبية الفقيرة .**

**على أي حال من الضروري الإقرار بالأزمة التي نعيشها كيسار عربي أو عالمي والتعاطي مع الازمة باعتبارها فرصة للتغيير والنهوض، ومن ثم قراءة الماركسية وتطوراتها على ضوء تحولات الواقع الاقتصادي السياسي الاجتماعي، وذلك بالتركيز على تفعيل الأفكار الماركسية التي تؤكد بأن التاريخ الإنساني كان وما يزال تاريخا للصراع الطبقي وبأن على الطبقة العاملة في كوكبنا ان تحرر ذاتها وتحرر المجتمع كله معها من خلال الدور الطليعي الثوري للأحزاب الشيوعية والماركسية.**

> في ظل المتغيرات الحالية، عصر العولمة والثورة الرقمية والتطور الهائل في تقنية المعلومات، التطور المعرفي والحقوقي الكبير جدا، هل ترى انه على اليسار التخلي عن القوالب الجاهزة والخطاب اليساري التقليدي من اجل انتشار أوسع؟

**< لا بد من الاشارة هنا إلى انتشار العولمة الامبريالية على أثر انهيار التجربة السوفيتية، ومن ثم تزايد هيمنة النظام الرأسمالي العالمي عموما، والإمبريالي الأمريكي خصوصا على مقدرات الكوكب في إطار العولمة الراهنة من أجل تكريس الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب واحتكار ثرواتها وافقارها وتكريس تخلفها وتبعيتها، وذلك في إطار الصراع أيضاً بين النظام الامبريالي الأمريكي المعولم من ناحية وبين الصين وروسيا ودول أمريكا اللاتينية... إلخ. بالطبع وفي هذا الإطار المعولم يتجلى الدور الامبريالي الصهيوني الرجعي العربي في تكريس تخلف مجتمعاتنا العربية وتكريس الهيمنة الصهيونية لإسرائيل كإمبريالية صغيرة في المنطقة.**

**إلا أن تواصل العملية التطورية التجديدية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة المعولمة، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيرورة الماركسية واستعادة دورها وتأثيرها في المرحلة الراهنة والمستقبل، عبر منهجية ورؤية تنبثق من الوعي بكل جوانب المسار التطوري الحديث والمتجدد للماركسية من ناحية، وتتلاءم تماماً مع مقتضيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي العربي المعاش من ناحية ثانية.**

**ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، لأننا بالمقابل ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد.**

**فبالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها، لذلك فإن جميع الماركسيين في كافة الأحزاب والحركات اليسارية على الصعيدين العربي والأممي، مطالبون بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلاقاً.**

**ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، ان تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق**

**صيرورته التطورية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بأن التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع بلدانها بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.**

**إن تطور العولمة في صيغتها الأكثر وحشية «الأمركة» خلق نوعاً من الحراك الاجتماعي الجديد على مستوى العالم، لكن للأسف، لا تزال القوى الاجتماعية والحركات السياسية وهيئات ما يسمى بالمجتمع المدني في بلداننا العربية عاجزة أيضاً عن الانخراط في الحركة العالمية المناهضة للعولمة والأمركة.. لأنها لا تزال جنينية وغير متبلورة بشكل كاف لتقوم بالجهد المنوط بها في سياسة هذه الحركة العالمية.**

**لذلك نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟**

**إن الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بصحوة حقيقية نشطة، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً، من قبل أحزاب وحركات اليسار العربي، على الرغم من ادراكنا للطبيعة المركبة والمعقدة لأزمة هذه الأحزاب، ومرهونة أيضاً بتبلور ولادة احزاب وحركات يسارية ماركسية ثورية قادرة على التقاط هذه اللحظة، ومن ثم الالتزام بعملية النضال الحقيقي السياسي الديمقراطي والجماهيري.**

**لذلك فإن قوى وأحزاب اليسار العربي، تواجه في هذه المرحلة، تحدياً كبيراً، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها.**

> ما هي أبرز المعوقات التي تواجه اليسار وما هي الاساليب والآليات التي نحتاج تغييرها للوصول الى الجماهير؟

**< أعتقد أن أهم المشكلات التي أدّت باليسار العربي إلى أزمته، وبالتالي إلى عدم إنتاج وعي مطابق لحركة الواقع العربي، هو اعتماده بالدرجة الأولى على استعارة مقولات**

التتمة في ص 12

نظرية جاهزة، صادرة في معظمها من الاتحاد السوفياتي.. وإسقاطها على واقعنا، دون النظر في متطلبات هذا الواقع وإشكالياته الخاصة.

ثم تبيّن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، أن هناك ضرورة لإعادة النظر في كل التجربة الاشتراكية ودراستها، خاصة وأن أصوات كثيرة معادية للاشتراكية تعالت بعد ذلك معلنة «موت الماركسية».

يهمني التأكيد في هذا السياق: إن انهيار الأنظمة الشيوعية التي كانت نتاج النظام الستاليني الشمولي، لا يعني أن البديل هو الديموقراطية البرجوازية أو الليبرالية الجديدة كما يدعو البعض، بل إنّ البديل الحقيقي هو الديموقراطية الاشتراكية التي تعني ضمنا ليس الديموقراطية السياسية فحسب، بل الديموقراطية وفق المنظور الطبقي الماركسي بمفهومها الأوسع والأشمل، وبأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما كانت تفتقده تجارب بلدان المنظومة الاشتراكية.

عن الأوضاع المأزومة داخل أحزاب وفصائل اليسار العربي.

معظم من تحاورت معهم من رفاقي في أحزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الاوضاع المأزومة في احزابهم دونما توفر المقومات المطلوبة للمراجعة النقدية الشاملة لأوضاعهم التنظيمية والسياسية والفكرية وفق رؤى واليات ديمقراطية جادة ومتواصلة للخروج من الازمة صوب النهوض، وهذا يعني ان الجميع يتحمل المسئولية امام هذا العجز أو القصور أو الإهمال.

إن ما ينقص قوى اليسار هو الدافعية الذاتية او الشغف والايمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل اشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني، وضد العدو الطبقي المتمثل في انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي، لأنها عجزت – بسبب ازماتها وتفككها الفكري والتنظيمي - عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري.

ثانيا- عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول أو صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الإمبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثا - عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه، البترودولار، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية، قضايا المرأة والشباب، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي.

> هل ترى أنه من الضروري أن تخوض القوى اليسارية والعلمانية صراعا فكريا ونظريا مفتوحا مع الفكر الديني المتعصب وقوى الإسلام السياسي؟

< في تناولنا لعلاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي، يهمنا أن نؤكد على أننا لسنا في وارد تناول موضوعة «الدين» من زاوية فلسفية، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكل –في مراحل تاريخية معينة- تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

وفي كل الأحوال، يجب ان تظل علاقة اليسار العربي مع قوى الإسلام السياسي، علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع والصراعات الطبقية الاجتماعية والسياسات الداخلية، وطبقاً للموقف من التحالف الامبريالي الصهيوني، دون ان نتجاوز مخاطر تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، حيث يتجلى التعارض والتناقض بصور أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية للعمال والفلاحين، والشباب، وحرية المرأة، وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها.

إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية:

أولا: تكريس أسس الدولة المدنية الديمقراطية.

ثانيا: رفض التبعية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثا: رفض التطبيع بكافة أشكاله ورفض الصهيونية كعقيدة معادية لشعوبنا العربية وحضارتها وتراثها وقيمها.

رابعا: الالتزام بمفاهيم وآليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي.

رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى.

> تقييم التنسيق والعمل المشترك بين فصائل اليسار محليا وعربيا وعالميا؟ وهل ترى أن من الضروري أن تتشكل أطر وتحالفات يسارية واسعة على الصعيد العالم العربي، والعالم مثلا تشكيل أممية جديدة - الأممية الخامسة – تنسق وتوجه النضال اليساري؟ وفي ضوء ذلك نرى أن اليسار الفلسطيني منقسم الى فصائل عدة: الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية، حزب الشعب وأحزاب يسارية أخرى، ما الذي يعيق اندماج تلك الأحزاب اليسارية في حزب أو تحالف يساري موحد؟

< يبدو أن عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، غير مؤهلة –حتى اللحظة- لهذه المجابهة، مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنيوية الشاملة فيها، وعندئذ لا مجال للحديث عن أي صحوة أو استنهاض.

لذلك، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، يجب أن يبدأ أولا عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي، طوال العقود الأربعة الماضية، -شرط وضوح الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها-، نظرا لأولويتها كحلقة مركزية توفر الأرضية التي تنبني عليها الحلقات الأخرى (التنظيمية والسياسية والكفاحية والمجتمعية).

إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة لدى كل عضو من اعضاء هذا الحزب أو ذاك، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية.. أما المعوق الرئيسي في اندماج احزاب اليسار فيعود الى تشتتها المعرفي ومنطلقاتها المختلفة (ستالينية/ لينينية/تروتسكية/ماوية) وضرورة توحدها في إطار عام تعددي.

وعلى هذا الأساس ، فإننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث ، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف ايجاد آلية حوار فكري من على ارضية الحداثة والماركسية ، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والانسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي في بلادنا، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الامبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى.

> هل من علاقة جدلية بين النضال الوطني والأممي للشعب الفلسطيني لحل القضية الفلسطينية؟ وكيف ترى العلاقة بين الماركسية والقومية وكيف تبرز هذه العلاقة في الواقع العملي؟ وما مدى تأثير الفكر الماركسي على هذا النضال؟

< بكل تأكيد هناك علاقة جدلية بين النضال الوطني لقوى التحرر العالمي -وفي مقدمتها النضال الفلسطيني- وبين الإطار الأممي لكن أخطاء التجربة الماضية وضعف القوى الأممية وتراجعها حال دون التوصل الى الحل العادل للقضية الفلسطينية.

لذلك يجب أن يعود لليسار دوره الحقيقي، وأن تعود الماركسيّة منهجيّة تحفر في الواقع، وتؤسّس لتجاوزه نحو المستقبل، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية الكبرى التي تفتح الأفق لتجاوز التخلف والتجزئة والتبعية والاستبداد وتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الصناعة الوطنية، والارتقاء في وضع الطبقات الشعبية، وفي تأسيس الدولة العربية الديمقراطية والمجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

نحنّ معنيّون بتأسيس حركة ماركسيّة عربية جديدة، تعمل لأن تكون قوّة فعل حقيقية، لكن دون أن نتجاهل دور الطبقات الأخرى والأحزاب الأخرى. لكننا الآن معنيّون بالحوار من أجل أن يصبح نشوء تلك الحركة ممكناً بشرط قوة كل حزب في بلده أولا.

وهذا يفرض المبادرة إلى إقامة العلاقات السياسية والفكرية والتنظيمية بين كافة قوى وأحزاب وفصائل اليسار عبر رؤية ثورية إستراتيجية مشتركة لا تلغي خصوصية أي حزب أو فصيل، بقدر ما تؤكد على أهمية التنسيق والعمل المشترك بما يؤدي إلى تكريس وتقوية العلاقات عبر اللقاءات الدورية (السياسية والفكرية والتنظيمية) بين جميع قوى اليسار، تمهيداً لوحدة الحركة الماركسية العربية وارتباطها الراهن والمستقبلي بالحركة الماركسية الأممية

أما بالنسبة للعلاقة بين الماركسية والقومية فهي ضرورية بالمعنى الموضوعي النظري لمجابهة آثار العولمة الامبريالية وحلفائها قوى الرجعية العربية والعدو الصهيوني، رغم قناعتي ان تطور المسألة القومية ما زال مشدوداً لقوى التخلف والتبعية وال قطر ية والصراعات الاثنية الى جانب ضعف العوامل الاقتصادية للنضوج القومي العربي التي عرفتها أوروبا ، الى جانب تفاقم الهيمنة الاستعمارية والامبريالية على مقدرات شعوبنا من خلال قوى طبقية ضمن الأنظمة الحاكمة توافقت تماماً مع الوجود الامبريالي/الصهيوني ضد أي فكر وطني او قومي تقدمي او ديمقراطي.

الخاتمة: إذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتها، إلا أنها ازمة مرتبطة عندي بعملية النمو والتطور، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع.

لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 100 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ، فلم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. الثورات الاجتماعية كالبحار يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر، ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبرر إلغاء علم الجراحة.

حقا إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن ها هي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن «الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد» ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي. إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فان المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن وخصوصيات الواقع الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناءً للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتدادا عن الماركسية.

لذلك على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموما والعربي خصوصًا أن يدركوا جيدًا أن نظرية ماركس ليس بمستطاع أحد أن يتجاوزها شرط أن نستوعب جيدا أيضا أن فهم ماركس للعالم- كما أكد رفيقه انجلز- «ليس مذهبا.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت». وكما أكد لينين من بعده على أن: «الماركسية ليست نموذجاً نظريا للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزما للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغيره».

المصدر: الحوار المتمدن
الباحث والمفكّر غازي الصوراني: من الضروري الإقرار بالأزمة التي نعيشها كيسار عربي وعالمي
الباحث والمفكر الفلسطيني الرفيق غازي الصوراني.....
غزة _ بوابة الهدف

# إرتدادات الإرهاب الصهيوني وانتشاره عالميا

أحمد عويدات (*)

لا يحتاج العالم إلى مزيد من البراهين والأدلة والمواقف أو الممارسات لإدانة إرهابيي العصر ، إنما الأمر يتعدى ذلك إلى إضافة صفحة سوداء جديدة على مجلدات الإرهاب الصهيوني الذي يمكن تسميته «إرهاب الإرهاب»، وكذلك لوضع تلك الصفحة الجديدة أمام الرأي العام العالمي ، الذي ما انفك يدين ويستنكر ممارسات قادة الإرهاب الإسرائيلي ، و لعل قادة العالم الحر يتخذون مواقف أكثر جرأة ، وأشد تأثيراً وفاعلية ؛ من شأنها أن تسهم في تقديم مجرمي الكيان إلى العدالة الدولية.

نعتقد أن الصورة قد اكتملت بعدوانية وإرهاب بن غفير وشركائه ضد نحو ٤٣٠ من نشطاء مؤيدين للحق الفلسطيني ، جاؤوا عبر البحار من 70 دولة على متن أسطول الصمود 2 في نحو ٥٠ قارباً لفك الحصار اللاإنساني واللا قانوني على شعب أعزل منذ قرابة 20 عاما ؛ هذا الحصار الذي شهد أشكالا من الإبادة لم تبدأ بالتجويع والتعطيش و الإعدام بدم بارد، والاعتقال التعسفي والتعذيب حتى الموت فحسب، بل بقصف الصواريخ الفراغية والقنابل والطائرات الأكثر فتكاً ، وقذائف المدفعية والدبابات. ولم تستثني الصحفيين والطواقم الطبية والإسعافية ، لم تنته عند تدمير كل البنى التحتية، وإعدام كل جوانب الحياة ، بل تُرك الأطفال والأجنة يلاقون قدرهم نتيجة لنقص الدواء أو العلاج، أو منعه بفعل إغلاق المعابر ومنع المساعدات. إن هذا المشهد السوريالي، الذي عاشه ما يزيد على مليوني ومئتي ألف فلسطيني، أصبح « ترنداً « عالمياً حدث في غزة ، وفي القرن الحادي والعشرين حيث وصلت فيه أنات وآهات النسوة والأطفال إلى عنان السماء وعمَّ أرجاء الكون ، وكل ذلك سُجّل برسم عصابات وقادة الإرهاب الجاثمين على صدور شعبنا منذ ١٩٤٨، وإن اختلفت أسماؤهم فهم ورثة الإرهاب من جابوتنسكي وتيودور هرتزل وبن غوريون وغولدا مائير وموشي ديان وبيغن وبيريز وشارون وغيرهم من تلاهم من قادة الإرهاب ؛ بيد أن بن غفير قد تميّز في إرهابه ، فأصبح ماركة مسجلة (Trade Mark ) لدى دوائر الإرهاب قديماً وحديثا. هذا الإرهابي، الذي احتفلت زوجته بعيد ميلاده بتقديم كعكة مميزة ازدانت بحبل المشنقة تعبيراً عن فرحها بما كان يتمنى ، وقد تحقق له ذلك بإصدار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين العنصري. ولا نعرف ماذا ستقدم له الآن ، بعد صدور قرار بتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المقاتلين الذين شاركوا في «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

إن ما يمارسه بن غفير وسموتريتش، وقائدهما نتنياهو هو تعبير عن أيديولوجيا صهيونية متوارثة وممنهجة و متعددة الحراب، تارة توجّه ضد المقدسات ودور العبادة التي تشهد اقتحامات وانتهاكات واعتداءات مستمرة ، وتارة ضد المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية. وتوجّه أحيانا بقيادة سموتريتش ضد السكان الآمنين وبيوتهم في القدس والضفة الغربية لتهويدها ؛ فيحرق المستوطنون المزارع والبيوت والممتلكات بهدف التهجير ، ويقتلون ويعتقلون الشبان والأطفال ، ويصادرون الأراضي لبناء المزيد من البؤر الاستيطانية، والتي ازداد عددها إلى أن وصل إلى 372 ، والمستوطنات إلى 240 يقطنها نحو ٨٥٠ ألف مستوطن في الأراضي التابعة للسلطة ، بحسب اتفاقيات أوسلو، بعدما كان عددهم فقط نحو 90 ألفا عقب توقيع هذه الاتفاقات السيئة الصيت والنتائج. وتارة أخرى، على يد نتنياهو وبنفس السيناريو الصهيوني المعتمد للقتل والتدمير، فيأمر باستمرار العدوان على غزة لدفع الغزاويين إلى التهجير القسري أوالنزوح ، فيقصف المدنيين في الخيم ويحرقهم أحياء، وتُنسف البيوت، ويُغتال القادة وأسر بأكملها ، برغم وقف إطلاق النار المزعوم، وخطة ترامب للسلام ، ويصبح إرهابه عابراً للحدود بتدمير بلدات وقرى الجنوب اللبناني وصولاً إلى بيروت وضاحيتها ، وإلى طهران والمدن الإيرانية الأخرى ، ويبتعد إرهابه أكثر لتوريط دول إقليمية أخرى في الصراع ،وإبقاء دول الخليج بحالة حرب. وتراه دائم الطلب والإلحاح والإصرار لدعوة الرئيس ترامب بمواصلة حربه على إيران إمعانا باستنزاف دول الإقليم وإضعافها ؛ تمهيداً لتحقيق مشروعه التوسعي العدواني «إسرائيل الكبرى» ، وجعل دولة الكيان القوة الوحيدة المسيطرة والمهيمنة على مقدرات وثروات المنطقة.

وعلى الضفة الأخرى ، إن الصور والفيديوهات التي صدرت عقب اقتحام الجيش الإسرائيلي ، وما تلاه من اعتداءات وحشية صادمة برعاية ومشاركة بن غفير شخصياً ،وما رافق ذلك من احتجاز واعتقال، وتعذيب المشاركين النشطاء ، و حالات الاغتصاب الجنسي التي بلغت ما يزيد على 15 حالة ، ناهيك عن حالات التحرش والعنف الجنسي اللفظي والجسدي ، والكسور المختلفة التي تعرض لها النشطاء في الاعتقال. كل هذه المشاهد دفعت الكثير من قادة الاتحاد الأوروبي وآخرين في العالم إلى اصدار بيانات التنديد والإدانة والشجب لهذه الممارسات، وبعضهم اتخذ قرارا بمنع بن غفير من دخول أراضيهم. ولكن يبقى السؤال ، هل هذه الإجراءات تكفي لردع إرهاب بن غفير وسموتريتش ونتنياهو. إن العالم أمام مسؤولية أخلاقية وإنسانية بعد هذه الفضيحة الإرهابية الكبيرة ، والتي طالت مواطني دول كثيرة في العالم ، والتي شهدها وتابعها بث مباشر صوتاً وصورة.

إن قادة هذه الدول مطالبون اليوم بالتمسك الجدي لسحب اعترافهم بالدولة المارقة، وتقديم قادتها إلى المحاكمة، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ؛ ليس لفك الحصار على الشعب الفلسطيني فحسب ، بل لإنهاء معاناته المستمرة منذ أكثر من 78 عاما، ولتمكينه من حق تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة.

إن إرهاب قادة «إسرائيل» لا يمكن إيقافه بالإدانة والاستنكار والتنديد بل ، يجب فرض العقوبات المؤثرة ، و تفعيل المقاطعة بكل أشكالها وفي كافة المجالات ، وإيقاف تصدير الأسلحة التي تدعم هذا الكيان في ارتكابه مجازر الإبادة الجماعية، وشن الاعتداءات المتكررة ضد شعوب العالم قاطبة. في هذا السياق، فإن كريس الناشط البريطاني على متن أسطول الصمود ٢، والذي اعتقل من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، وتعرض للتعذيب، لخص المواقف الأوروبية والدولية الأخرى برسالة وجهها إلى حكومة بلاده قائلا : «استَيقظوا الآن ، أنتم تساعدون في هذه الإبادة الجماعية ، العبارات المضللة والتقاعس هو شراكة في الجريمة». أما الناشط الإيطالي فريدريكو فقد طالب الحكومات الداعمة «لإسرائيل» : «توقفوا عن إرسال السلاح ، وتوقفوا عن دعم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل» ، بينما صرح الناشط الأمريكي غريغوري تيري بعد إطلاق سراحه : «إنهم يعذبون الفلسطينيين ، ويغتصبونهم لأنهم لا يرونهم بشر». إن الإرهاب الصهيوني يُعبر دائما عن نزعة انتقامية ثأرية ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل حتى على مؤيديه وناصريه ؛ وهذا ما عبر عنه الناشط إبراهيم بيترز، من جنوب أفريقيا عندما صرح قائلا: «قالوا لي إذا أنتم من تأخذوننا إلى المحكمة ، سنجعلك تدفع الثمن». وأضاف «إن إسرائيل لا يمكن أن تثني المتضامنين عن طريقهم، نحن الآن أكثر عزيمة وأصرارا».

إن اعتقال واحتجاز نشطاء الأسطول في المياه الدولية والاعتداء عليهم ، يُعدُّ عدواناً صارخاً على سيادة وكرامة هذه الدول ومواطنيها ، وتعنيفاً وخرقاً للقانون الدولي الإنساني ، وتجاوزاً لكل الأعراف والتقاليد الدبلوماسية بين الدول ؛ ما يعني أننا أمام دولة مارقة، تستخف بالمجتمع الدولي وهيئاته ومنظماته. وهذا ما يدفع إلى مطالبة هذه الدول وهيئات ومنظمات المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات عقابية لوقف هذا الإرهاب الصهيوني والامتثال للقواعد والشرائع الدولية. وعلى الجانب الفلسطيني التحرك بهذا الاتجاه، والبدء بإعلان عصيان مدني متدرج ، وانتفاضة شعبية تشمل كافة الأراضي المحتلة، واتخاذ خطوات ؛ من شأنها أن تشكل رافعة للعمل الوطني ، وعاملا مؤثرا وضاغطا على الرأي العام العالمي، وعلى المجتمع الإسرائيلي ؛ لوضع حد لهذا الإرهاب الصهيوني المنظم.

من جهة أخرى ، إن البيان التحذيري الصادر عن الدول التسع ( بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وأستراليا. ونيوزيلندا، والنرويج. وهولندا) والذي جاء فيه : «أن سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية من شأنها أن تقوض الاستقرار وفرص حل الدولتين ، وأن عنف المستوطنين بلغ مستويات غير مسبوقة في الضفة الغربية» ؛ يعتبر خطوة متقدمة لهذه الدول ؛ في وضع حد لسياسة المعايير المزدوجة، والكيل بمكيالين بالتغاضي عن جرائم الاحتلال وإرهابه ، والخروج من عباءة ضغط اللوبي الصهيوني في دولهم وفضح ممارساته الإجرامية. وأما ما قام به الادعاء العام الإيطالي للتحقيق في جرائم الاختطاف، والاعتداء الجنسي وتكسير الأضلاع والأذرع ، التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد نشطاء أسطول الصمود 2، يصبُّ في تنامي المواقف ضد الإرهاب الاسرائيلي ، و يؤكد صوابية السردية الفلسطينية في مواجهة السردية الصهيونية الزائفة القائمة على الإبادة والتطهير العرقي والعنصرية . وهذا ما ظهر خلال استقبال الحشود الكبيرة للناشطين العائدين من الاحتجاز والإرهاب الصهيوني، والذي يعكس أيضا، مدى التأييد الذي حازت عليه هذه الخطوة العالمية .

إن إصرار وصمود هؤلاء النشطاء لم ينكسر برغم ما تعرضوا له من تعذيب وتنكيل ، فقد جاء ذلك على لسانّ الناشطة الأسترالية جولييت لامونت في قولها « لقد كسّروا عظامنا، لكنهم لم يكسروا أرواحنا ، والآن بعد أن التقيت بهم علمتُ أنهم بلا أرواح». كما برز ذلك في تحدّي الناشطة الإيرلندية كاترينا غراهام لبن غفير وجنوده عندما صرخت بوجههم « فلسطين حرة»

إن هذا الإرهاب الصهيوني لم يكن حديثا ، ولم يكن نتاجا لأحداث أو حرب تعرض لها الكيان ، بل هو كما ذكر المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه في كتابه (التطهير العرقي لفلسطين) «إن هذا العنف الإسرائيلي ليس جديداً، فهو الوجه الدائم للصهيونية منذ تأسيس اسرائيل» ، هذا العنف والإرهاب ينحدر أيضا، من تعاليم جابوتنسكي ، الأب الروحي لنتنياهو، صاحب نظرية «الجدار الحديدي» القائمة على سياسات الردع، والحروب والقوة العسكرية الساحقة التي لا تؤمن إلا بالحلول الأمنية والعسكرية.

وهذا ما يعيد إلى الأذهان ما طالب به وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو في بدايات الحرب على غزة من ضرورة استخدام القنبلة النووية للتخلص من الفلسطينيين. أما الناشط الأميركي غريغوري تيري فقد لخص الأجرام والإرهاب الصهيوني ، بقوله «إنهم يعذبون الفلسطينيين ويغتصبونهم لأنهم لا يرونهم بشراً».وهذا يؤكد ما عبّر عنه ذات مرة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت عندما وصف الفلسطينيين «بأنهم حيوانات بشرية».

إن تفشي الإرهاب الإسرائيلي بكل أشكاله في الأرض المحتلة، إضافة إلى تجربة نشطاء أسطول الصمود 2 مع النازيين الجدد ، وما سبقه أيضاً من محاولات النشطاء الآخرين لفك الحصار، يسرد قصة الإرهاب الصهيوني الفاشي المتأصل في ممارسات وسياسات المجتمع الإسرائيلي أحزاباً وقادة وهيئات. وفي الوقت ذاته، يسرد صمود وإصرار عشاق الحرية وأحرار العالم للمضي في طريقهم لنصرة الشعوب المقهورة مهما بلغت التضحيات.

لهؤلاء المناضلين والمناضلات، أيقونات الحرية، تقف القامات احتراماً وتقديراً لشجاعتهم وقوة إرادتهم وصمودهم .

(*) أحمد عويدات: باحث فلسطيني

نشر في مجلة الهدف
العدد (83) (1557)

# تحت الخوذة (16)

ناصر احسايين

النظرية:
كيف نفهم السياسة بيننا كعمال؟ (عندما تواصل معنا مناضل النهج (...) في نقاش داخلي:
السياسة بالنسبة للعامل ليست خطبًا ولا شعارات كبيرة...هي تبدأ من سؤال بسيط: علاش كنخدمو بزاف وكنربحو قليل؟ من هنا يبدأ الوعي.
داخل الورش، يمكنكم الفهم بهذه الطريقة: تكلموا على الأجور: شكون كيشد شحال؟ وعلاش الفرق؟ ناقشوا الساعات: علاش كنخدمو أكثر من المتفق عليه؟ شوفوا السلامة: واش حياتنا محمية فعلا ولا غير كلام؟ فهموا العلاقة مع الباطرون: شكون كيقرر؟ وعلاش حنا ما عندناش كلمة؟ هنا تبدأ السياسة الحقيقية: ربط المشاكل اليومية بالأسباب الكبيرة (القوانين، الشركات، التنظيم...).
كيف ننظم النقاش بين العمال؟
ما تحتاجوش تجمع كبير من البداية، بالعكس، ابدأوا هكذا: 2 أو 3 عمال تثقون في بعضكم، حديث بسيط أثناء الاستراحة، بدون ضجيج أو لفت الإنتباه.
مثلا: «واش شفتو داك العامل لي طردوه؟ راه ممكن يوقع لأي واحد فينا...».
من هنا يبدأ النقاش. الهدف نخليو العامل يفكر، ماشي نفرضو عليه فكرة.
كيف نثقف العمال الآخرين؟
التثقيف ماشي دروس... هو تجربة + كلام بسيط:
1. بالكلام اليومي، ما تقولش: «الطبقة العاملة والاستغلال الرأسمالي» قول: «حنا لي كنخدمو، وعلاش غير حنا لي كنخسرو؟»
2. بالمواقف: إذا وقع ظلم، وقف مع العامل، دافع عليه، خليه يشوف أن التضامن ممكن، هذا أقوى من ألف كلمة.
3. بالقدوة: العامل كيتعلم من لي ما كيخافش بزاف، لي كيهضر بعقلو، لي ما كيبيعش صحابو،
4. خطوة بخطوة: ما تحاولش تغيّر كلشي مرة وحدة، وعي بسيط، نقاش، ثقة، مجموعة صغيرة (خلية)، تنسيق مع آخرين.
أهم فكرة خاصها توصل لكل عامل، قولها لهم ببساطة: «إلى بقيتي بوحدك، غادي تبقى ضعيف...ولكن إلى وقفتي مع صحابك، تولي قوة.»
تحذير مهم (من التجربة): ما تثقش بسرعة في أي واحد، ما تكشفش كلشي مرة وحدة، خدم بالعقل، ماشي بالعاطفة، الصبر مهم بزاف. «تعلمت أن السياسة ماشي شي حاجة بعيدة علينا... السياسة كتبدأ من الورش، من التعب، من الظلم لي كنعيشوه كل نهار. وتعلمت أن الوعي كينتاشر بالكلمة الصادقة، وبالموقف، وبالثقة بين العمال. ما كناش محتاجين قادة كبار... كنا محتاجين غير نفيقو ونوقفو مع بعضنا.»
- الممارسة
كيف تعلمنا السياسة في الورش ( بين العمال )؟
لم نتعلم السياسة في القاعات، ولا في الكتب الكبيرة... تعلمناها هنا، بين الغبار، وصوت الحديد، وتحت الخوذة.
في البداية، كنا نشتكي فقط. كل واحد فينا يحمل همه ويصمت. لكن مع الوقت، بدأنا نطرح أسئلة صغيرة:
«علاش الأجـرة قليلة؟»، «علاش الساعات طويلة؟»، «علاش السلامة غير في الكلام؟»
كانت هذه الأسئلة تبدو عادية...لكنها كانت بداية كل شيء.
في وقت الغداء، كنا نجلس فوق أكياس الإسمنت، نأكل بسرعة، ثم يبدأ النقاش، بدون تخطيط.
عبد القادر يقول: «راه المشكل ماشي غير هنا... نفس الشي في ورشات أخرى.»
فاطمة ترد: «يعني المشكل ماشي فينا... المشكل في النظام كامل؟»
نسكت لحظة...ثم نبدأ نفهم.
السياسة لم تعد كلمة كبيرة، أصبحت شيئًا نعيشه كل يوم.
الخلية الأولى
لم نعلن عنها، لم يكن لها اسم، كانت مجرد ثلاثة عمال... وثقة.
كنا نتفق أن نتكلم مع الآخرين، ليس لنفرض عليهم أفكارنا، بل لنسمع لهم. كل واحد منا اختار عاملاً أو اثنين، يتكلم معهم بهدوء:
«واش عاجبك الحال هكذا؟» «واش عمرك فكرت أننا نقدروا نبدلو شي حاجة؟»
بعضهم كان يخاف، بعضهم كان يضحك، لكن البعض... كان يسمع.
وهؤلاء هم الذين بدأ منهم التغيير.
كيف كنا ننشر الوعي؟
لم نستعمل كلمات كبيرة، استعملنا حياتنا. عندما يُظلم عامل، كنا نقف معه. عندما يُطرد أحد، كنا نتحدث عنه، لا ننساه...
عندما يخاف أحد، كنا نقول له: «راك ماشي بوحدك.»
شيئًا فشيئًا، بدأ العمال يلاحظون، أننا لسنا فقط زملاء عمل، بل قوة صغيرة تكبر...
الخوف
الخوف لم يختف. كان حاضرًا دائمًا. في كل مرة نتكلم، في كل مَرة نقترب من عامل جديد، كنا نحسب خطواتنا.
تعلمنا أن لا نقول كل شيء لأي أحد، لا نثق بسرعة، نتحرك بهدوء، لكننا تعلمنا أيضا شيئا أهم: أن الخوف يضعف عندما لا تكون وحدك.
التحول:
في يوم عادي، لاحظت شيئًا غريبًا:
عامل كان دائمًا صامتًا، بدأ يتكلم. آخر كان يخاف، أصبح يدافع عن زميله.
فاطمة، التي كانت تقول إن الحقوق مجرد كلام، أصبحت تشرح لغيرها.
في تلك اللحظة، فهمت: أن الوعي لا يأتي فجأة، بل يُبنى... كما نبني الجدران. حجرًا فوق حجر.
تعلمنا أن السياسة ليست بعيدة عنا.
هي في الأجـر، في الـتعـب، في الـظـلـم، وفي الكرامة...
وتعلمت أن التغيير لا يبدأ بشعار، بل بسؤال، ثم بنقاش، ثم بثقة بين عامل وآخر.
وفي كل مرة نصعد السقالة، كنا لا نبني فقط جدارًا...
كنا نبني وعيًا، وصوتًا، وطريقًا لا يمكن أن يتوقف...
(يتبع...)

# أيُّها المبدعون، احذروا «الجاهز»

نورالدين موعابيد

واضح، أو هكذا تبدى لي، أن الإبداع الدريئة هو الخاص بالحقل الفنيّ، الجماليّ بامتياز، لاسيما إن اقتنعنا بأن الاختلاف أسُّ الخلق و أساسُه، وَمن ثمة فإنني أدرأ في هذه السطور ما يمكن أن يمت إلى بنية الائتلاف بصلة دانية أو قاصية. والحقيقة أن الإمتاع، الذي هو من انتظارات متلقي الإبـداع، مُرتهن بالإدهاش والإغـراب اللذين تحتضنهما كفاية التخيُّل، خصيصة الذائقة الإنسانية. ولربما هـذا ما دفع بعضهم إلى تعريف الإبداع بأنه انزياح و خرق، خرق العادة الجاهزة، وخرق المعيار المعد سلفا، لذلك لا ترى إليه إلا «مهووسا»بالتعبد في محراب المجازات والاستعارات، والكنايات والتوريات.. على الرغم من أن الاستعارة، وفق عبد القاهر الجرجانيّ، فن مُستكره، مُستوحش. ومن جوازات الشاعر بخاصة الغلو والإغراق والمبالغة، بل إن من رخصه أن يتناقض، كما قال صاحب «نقد الشعر»، الناقد «قدامة بنَ جعفر»، حتى قيل:»يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره».

وإذا كان من يحاجُّ بظواهر نقدية نظير:السرقات، التناص، الاقتباس..، فإن التناص المحمود هو «التناص المعكوس».و خير ما يرد اعتراف(بفتح الفاء) الجاحظ، المعتزليّ بأن (المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربيّ والعجميّ..)هو هل يمتلك الناسُ جميعُهُم كفاية «معنى المعنى»نفسه Meaning of Meaning على الرغم من الاختلاف المرجعيّ سياسيا،كان، أو إيديولوجيا، أو ثقافيا، أو منهجيا...؟! وعندي أن تسفيهه ما ذهب إليه دعاةُ «الشعوبية»هو ما أملى عليه «ضرورة» اعتماد المعاني فحسب، في الاستشهاد بكلام الموالي.

وأخطر ما يُجهِزُ عليه المنمطُ هو استقلالية المُبدع، واستجلاء بصماته الخاصة، إذ يُعطّل إمكانات التحليق بعيدا في سماوَات بكْر، ويكبح جماح المخيّلة، فيُجهض الأجنة المحمّلة بالندى، متجاوزةً المدى..وتُقرأ بيتا شعريا أبدعه شاعر مَعرة النعمان، أبو العلاء المعريّ:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

توَأَم الاستقلالية هو الحرية، يقول طه حسين:»إن الحرية هي أساس الإبداع.»والظاهر أن المحاكاة في تصور أفلاطون َتشوّه المثال، أما في منظور أرسطو فإنها تبُزُّ الواقع، بما أنها مدثرة بالاستباقية ذات الأبعاد التغييرية(تفوق الشاعر على المؤرخ، تمثيلا لا حصرا..).وأقدر تقديرا ذا بال أن الإبداع المستقل لا يُفهمُ لدى العقلاء أن استقلاليته مطلقة، وبخاصة لو اقتنعنا بأن (الجديد»التجديد»هو قتل القديم فهما)، بل إنني أميل إلى الإيمان بقواعد المادية الجدلية(الصراع أساس التطور»التطوير»، تحوّل الكم إلى كيف....)، ولذلك لا مندوحة للمبدع عن أن يراكم قراءاته المرجعية حتى يسُلّ نفسه من سلطة التقليد(كما تسلّ الشعرة من العجين نحو تعبير الشاعر حسان في موقف آخر.

هكذا تتهافت مقولة(الفضل للمبتدي وإن أحسن المقتدي)، وتتهاوى إلى غير رجعة، لأن كُلّنا مبدعٌ في حدود إمكاناته، وليس على المبدع إن عانى الغربة مقدمة الاغتراب في مجتمعه، فقد عاش أبو الطيب محنا إلىَ حد أنه أضحى في أمة «تدارَكها الله» غريبا كصالح في ثمود، فاسَتمع إلى قوله:

ما مقامي بأرض نخلة إلا كمقام المسيح بين اليهود

وإذا كنت لا أصادر حقه في الاعتداد بنفسه،فلأنني أتفهّمُ سيكولوجيته، غير محتف بما اتهمه به النقاد من «تضخم في الأنا»، وكأنه مصاب بجنون العظمة(البَارانويا).يواصل الشاعرُ:

لا بقومي شرفت بل شرفوا بي وبنفسي فخرت لا بجدودي
إنْ أكُنْ معجبا فعجبُ عجيب لم يجد فوق نفسه من مزيد
أنا تربُ الندى و رب القوافي و سمام العدا وغيظ الحسود

ألم يُعجز النقاد حتى قال عنه ابنُ رشيق القيروانيُّ، وردد غيرُهُ، (ملأ الدنيا و شَغَل الناس.)؟! ولم يجد الثعالبيُّ بدا من تجريد سيفه مدافعا عنه، مرددا،بعد أن اتهم أبو الطيب بالسرقات الأدبية:(الكامل من عدت سقطاته، والسعيد منَ حُسبَت هفواته.).إن الإبداع وهو يعقد قران الإمتاع على الإقناع ليهيمُ (اللام حرفٌ مفتوح) بالانفتاح على عوالم ممكنة غير ذات ضفاف، وبلا سواحل، ديدنُه تؤدة الهدم(التفكيك) و البناء..ومن طرائف الفيلسوف Nietzsche أنه كلما مشى طأطأ رأسه،ناظرا إلىَ الأرض، وحين يُسأل عن ذلك لا يتردد لحظة في أن يقول:»أنا في السماء لذلك أنظر إلى الأرض،أما أنتم فتنظرون إلى السماء لأنكم في الأرض..). ومن الأسئلة الولود التي برَّ فيها Paul Valéry اهتمامه:»ما الإبداع؟»،أما الجواب الذي ارتضاه فهو:»أن تبدع، معناه أن تختارc'est choisir, Créer» وبدهيٌّ(بفتح الباء والدال) أنه اختيار لن يكون إلا مستندا إلى جملة معايير Choix critérié، ترتد إلى زمر مؤشرات تيسّر الملاحظة والقياس.

..وليس غريبا أن يرفضGramsci ما سماه Zamenhof Louis: «الإسبرانتو L'Esperanto»، منذ 1887، لأنه «مكننة Mécanisation أصابت أشكال الحياة، فإذا هي جامدة، لا تحرك ساكنا نحو ارتياد آفاق في طور التشكل..هكذا يرفض الفيلسوف الماركسيُّ، الإيطاليُّ L'artificialité و La standardisation(الاصطناع والتوحيد)، منفتحا، بسخاء و أريحية، على اللغة الشعبية La langue populaire، فهل يهدد الذكاءُ الاصطناعيُّ إبداعية الإنسان؟

## عبد الله الحريف:

# أخطر مظهر لأزمة اليسار المغربي هو هيمنة الفكر الإصلاحي على حساب الفكر الثوري الماركسي-اللينيني

تقديم

**ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لواقع الراهن لليسار وسبل تجاوز الأزمة، هو الرفيق عبد الله الحريف، أول كاتب وطني لحزب النهج الديمقراطي وعضو المكتب السياسي الحالي لحزب النهج الديمقراطي العمالي...**

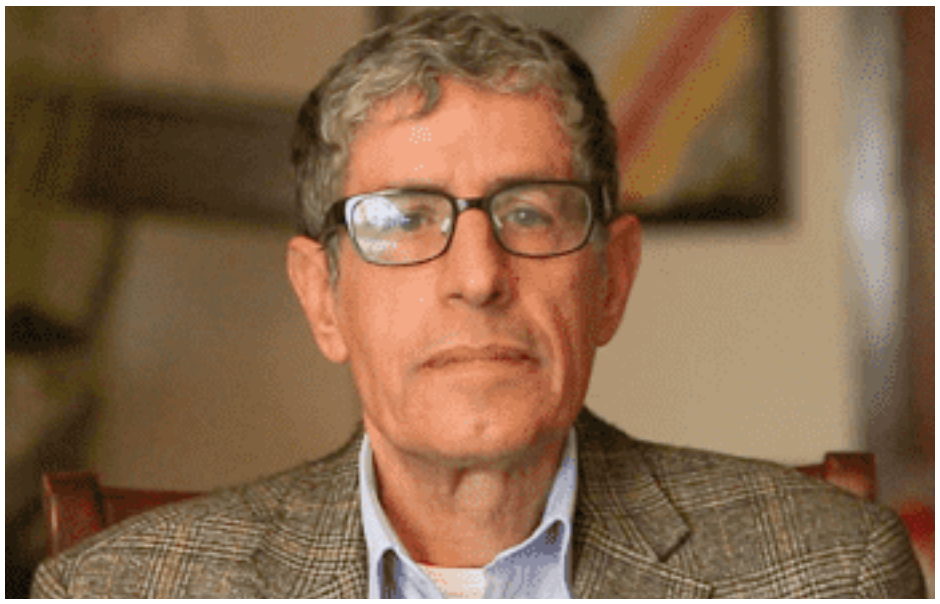

| ما المقصود باليسار في المغرب اليوم؟ وما هي مكوناته الفكرية والسياسية الرئيسية؟

| تتميز المرحلة الحالية، في المغرب، بالنضال من أجل التحرر الوطني من هيمنة الإمبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية، والكتلة الطبقية السائدة المشكلة من البرجوازية وكيلة الشركات المتعددة الاستيطان وملاكي الأراضي الكبار ومن أجل الديمقراطية. هذا النضال الذي تخوضه الطبقات الشعبية( الطبقة العاملة والكادحون الغير عمال في البوادي والمدن والبرجوازية الصغرى والجزء من البرجوازية المتوسطة المصطف بجانب الطبقات المذكورة سابقا). ويتكون اليسار من القوى التي تطمح إلى تمثيل هذه الطبقات والفئات والشرائح الشعبية وتناضل من أجل مصالحها الآنية (تحسين أوضاعها المادية والمعنوية) والاستراتيجية المتمثلة في التحرر الوطني والديمقراطية وتدافع على قيم التقدم والحرية والعلمانية والمساواة والكرامة.

وينقسم اليسار المغربي إلى:

- يسار جذري يناضل من أجل القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية وضد النظام المخزني ويمثله، أساسا، حزب النهج الديمقراطي العمالي ومجموعات طلابية منحدرة من تجربة القاعديين ومجموعات تروتسكية.

- يسار إصلاحي يناضل من أجل ملكية برلمانية وضد الانعكاسات الخطيرة للرأسمالية على أوضاع الجماهير الشعبية وليس ضد الرأسمالية كنمط إنتاج. ويمثله، أساسا، فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد.

| ما أبرز مظاهر أزمة اليسار المغربي في المرحلة الراهنة؟

| إن أهم مظاهر أزمة اليسار اليوم هي:

-أخطر مظهر لأزمة اليسار المغربي هو هيمنة الفكر الإصلاحي على حساب الفكر الثوري الماركسي-اللينيني.

-الضعف الكمي لتنظيماته المختلفة.

ضعف ارتباطه بالطبقات و الفئات والشرائح التي من المفترض أنه يمثل مصالحها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة والكادحين بشكل عام.

-ضعف ارتباطه بالنساء رغم كونه يدافع عن المساواة التامة بينهن والرجال.

-ضعف ارتباطه بالشباب.

-التشرذم: إذا كان من العادي والطبيعي أن يتواجد في اليسار تياران أساسيان (تيار جذري وآخر إصلاحي)، فلماذا ينقسم كلا التياران إلى عدد من المنظمات عوض البحث على ما يوحد (على الأقل بالنسبة لليسار الماركسي، العمل المشترك من أجل توسيع الإشعاع والانغراس وسط الطبقة العاملة) ولماذا لا يبحث التياران على قواسم مشتركة ويبنيان جبهة للنضال حول المشترك؟

-التيه الفكري بسبب أزمة البديل الاشتراكي الناتج عن انهيار تجارب بناء الاشتراكية وضعف المجهود لتطوير الفكر الاشتراكي واختراق الفكر البرجوازي للمنظمات والمناضلين اليساريين، وخاصة فكر ما بعد الحداثة الذي يشكك في أسس الفكر التقدمي وجدوى التغيير ويطرح كبديل الاكتفاء بالعمل على قضايا جزئية وعلى الهويات وعلى قضايا مجتمعية كقضية المرأة مثلا والترويج للعمل في»المجتمع المدني» .

الشيء الذي دفع العديد من اليساريين إلى الابتعاد عن الماركسية بل التحول إلى لبراليين. أما أغلب المناضلين المخلصين والمكافحين، فتوجهوا إلى الانغماس في الحركية واختزال الصراع الطبقي في النضال في النقابات وجمعيات المجتمع المدني والمنتديات الاجتماعية العالمية والقارية والإفراط في الرهان على الحركات المناهضة للعولمة مع أنها حركات مائعة. كما تعاني أغلب تنظيمات اليسار من تراجع الاهتمام بالنظرية وتراجع القناعة بإمكانية التغيير الثوري وبالاشتراكية.

| كيف تطورت علاقة اليسار بالحركات الاجتماعية والإسلاميين خلال العقود الأخيرة؟

| كان التوتر والصراع والأحكام الجاهزة تطبع العلاقة بين اليسار والإسلاميين: فاليسار كان يعتبر الإسلاميين قوة ظلامية متجانسة لا تخترقها التناقضات وأن التمايزات داخلها ثانوية لا تعبر، في العمق، عن تموقعات طبقية مختلفة. والإسلاميون كانوا يعتبرون اليسار كقوة متجانسة واليساريين كملحدين.

لقد عرف النهج الديمقراطي، خاصة على ضوء تجربة حركة 20 فبراير التي شاركت فيها جل القوى الديمقراطية والحية والتي أدت إلى فرز واضح بين التوجه المخزن والتوجه المناضل وسط الإسلام السياسي وبرهنت على أهمية العمل المشترك للقوى المناضلة، مهما كانت مرجعياتها، نقاشا عميقا وسط النهج الديمقراطي حول أسلوب التعامل مع الإسلام السياسي المناضل والمعارض للنظام أدى إلى بلورة التصور التالي:

-الحوار العمومي مع كل القوى المعارضة الديمقراطية والحية.

-الجبهة الميدانية التي تهدف إلى النضال المشترك للقوى الديمقراطية والحية وتجنب تقسيم الحركة النضالية الشعبية على أسس إيديولوجية.

لكن، رغم بعض التطور في علاقة اليسار مع قوى الإسلام السياسي المناضل (التواجد المشترك في الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وفي العمل الحقوقي)، لا زال رفض النضال الميداني والحوار العمومي مع الإسلام السياسي المناضل هو السائد في أوساط اليسار.

أما بالنسبة للحركات الاجتماعية، فقد اعتبر حزب النهج الديمقراطي العمالي أنها تعبير على حاجة موضوعية (مواجهة الاضطهاد بمختلف أشكاله الجنسي أو الديني أو العنصري...) وبالتالي ضرورة الانخراط فيها لكونها تناضل من أجل قضايا مشروعة ولجعلها أحد روافد الصراع الطبقي الذي يظل هو الحاسم عوض أن تكون بديلا له ولبناء أدواته (الحزب الثوري الماركسي-اللينيني والنقابة العمالية).

| ما هي سبل تجاوز أزمة اليسار المغربي؟

| إن أحد أهم سبل تجاوز اليسار أزمته هو تقوية اليسار الماركسي-اللينيني الثوري من خلال:

-العمل، بدون كلل أو ملل، على توحيد الماركسيين-اللينينين بواسطة فتح النقاش للمزيد من توضيح التصور للتقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كمهمة مركزية وحاسمة لا تقبل التأجيل أو التردد أو الارتخاء.

- خوض الصراع ضد كل ألوان الفكر البرجوازي وضد احتقار أهمية الطبقة العاملة ودورها الطليعي في التغيير في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي وضد التشويه والافتراء الذي يتعرض له الإرث الهائل للحركة الشيوعية وتجارب بناء الاشتراكية والاعتزاز بما حققته هذه الحركة وهذه التجارب لصالح الإنسانية.

-السعي، بكل قوة وبكل الوسائل الممكنة، على الانغراس وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين والعمل، بدون كلل أو ملل، على تشجيع المبادرات النضالية والعمل المشترك بين مختلف مكونات اليسار على طريق بناء جبهة الطبقات الشعبية، وعمودها الفقري التحالف العمالي-الفلاحي، والإنخرط في التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وفي مقدمتها التنظيمات الذاتية المستقلة للطبقة العاملة (الحزب والنقابات والمجالس العمالية...). والسعي إلى استقطاب طلائع العمال والكادحين إلى صفوفه.

-عدم الاكتفاء بالعمل النقابي مع الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بل إعطاء أهمية خاصة للتواجد اليومي مع العمال والكادحين ومساندة نضالاتهم ونشر الوعي الطبقي الثوري الماركسي-اللينيني وسطهم.

ويجب على مختلف قوى اليسار:

-العمل المستميت من أجل تصحيح وتطوير أوضاع الحركة النقابية لتكون في خدمة الطبقة العاملة وعموم الكادحين..

- تقوية العمل الحقوقي وتركيزه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهه نحو العمل في الأحياء الشعبية.

- تقوية العمل النسائي وتركيزه على القضايا التي تعاني منها الفئات الشعبية، وخاصة العاملات والكادحات.

- تقوية العلاقة مع التوجه الأمازيغي الديمقراطي وربط النضال من أجل الحقوق اللغوية والثقافية بالنضال ضد التهميش والهجوم على الأراضي الجماعية.

- احتضان والانخراط في النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة ومختلف النضالات المشروعة للتنظيمات الشعبية.

- عدم وضع التناقض مع روسيا والصين في نفس مستوى التناقض مع المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل ألد عدو لشعوب المعمور قاطبة. وبالتالي، يجب أن يكون اليسار في طليعة النضال من أجل بناء أوسع جبهة عالمية، منظمة أو ضمنية، ضد هذه المنظومة الامبريالية.

- التواجد في طليعة النضال ضد الصهيونية كأداة لهذه المنظومة لفرض سيطرتها على الشرق الأوسط واعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية.

- التواجد في طليعة القوى المساندة والمتضامنة مع كل الشعوب المضطهدة وفي طليعة القوى المناضلة من أجل السلم في العالم.

## كلمة صوت الشعب- تونس:

# الوضع العام في تونس: «المرجل يَغْلِي»

تعيش بلادنا في المدّة الأخيرة على وقع تصاعد وتيرة التحرّكات الاحتجاجيّة الاجتماعيّة. وتجري هذه التحرّكات في العاصمة كما في الجهات والسبب واحد في كل الحالات وهو تفاقم الفقر وتدهور الخدمات العامة والوضع البيئي... لقد خرج المعطّلون عن العمل للتحرّك في أكثر من جهة وخاصة للمطالبة بتنفيذ القانون عدد 18 لسنة 2025 الوارد في قانون المالية للعام الجاري. لكنّ السلطة، ظلّت تتلكّأ في الشروع في تنفيذه. وهو ما دفعهم إلى تنظيم تحرّك وطنيّ بساحة القصبة يوم الخميس 11 جوان الجاري قابلته السلطة بعصا القمع. وهو ما يبيّن أن ليس لها ما تُقدّم للمعطّلين عن العمل عدا الخطب الفارغة وأن ليس لها ما تجيب به عن احتجاجاتهم غير العصا.

ولم يقف الاحتجاج عند المعطّلين عن العمل بل هو يشمل منذ مدة أهالي قابس وبعض مناطق القيروان التي نخرها التلوّث وعمّال البستنة في تطاوين وقفصة التي توقف فيها إنتاج الفسفاط من جديد على خلفية تحرّكات المنجميّين. كما خرج عمّال وثقابيو القطاع الخاص في صفاقس إلى الشارع بداية الأسبوع الجاري للاحتجاج، وتحرّك مواطنو المكناسي أكثر من مرّة لإعادة طرح مطالبهم وفي مقدّمتها تحسين المرفق الصحي المنهار. وها هي منزل بوزيان تسير بدورها على خطى جارتها لطرح مطالبها الاجتماعيّة العادلة والمجمّدة منذ عقود. وفي ظلّ هذا الظرف القاتم في جهة سيدي بوزيد، جاءت حادثة النقل المروّعة في الطريق الرابطة بين معتمديتي المزونة والرقاب وما سببته من وفاة عاملتين وإصابة 13 أخريات لتؤكّد تراخي سلطة الانقلاب الإجرامي في تنفيذ القانون 51 لسنة 2019 الخاص بنقل العملة الفلاحيين لوضع حدّ لمسلسل الحوادث القاتلة المستمرّ منذ سنوات.

ومن جهة أخرى تحرّك أساتذة التعليم الثانوي في أكثر من جهة (قفصة، القيروان..) احتجاجا على الظروف البائسة التي يجري فيها امتحان البكالوريا الذي ترافق كالعادة مع تصاعد ظاهرة الغش التي باتت تلازم الامتحانات في كل درجاتها والمناظرات وآخرها مناظرة "الكاباس" التي تحوّلت قاعاتها إلى "سوق ودلال" بما وجّه طعنة عميقة لا لمصداقية الشهادات والمناظرات فحسب، بل لمجمل العملية التربوية التي يقع القضاء المبرم على ما بقي فيها لحساب القطاع الخاص الربحي الذي بات منافسا جديا للمدرسة العموميّة.

وتعيش بلادنا أيضا على وقع تحرّكات المحامين الذين دخلوا في سلسلة إضرابات إقليمية ستتوّج يوم 18 جوان بإضراب عام وطني رفضا لواقع مزري يطال مرفق العدالة على مختلف الأصعدة. وقد شهدت تلك الإضرابات الإقليميّة تعبئة مهمّة في قطاع يعود بقوّة لتصدّر معركة الحقوق والحريات. هذه المعركة التي يتّسع مداها بدعوة من الفعاليات السياسية والمدنية المعارضة على خلفية توسع القمع والاستبداد وتوظيف الأمن والقضاء لبسط نفوذ الحكم الفردي المطلق والفاشي وهو ما يشهد عليه تواصل الاعتقالات وصدور الأحكام الجائرة التي تشمل محامين وإعلاميّين ونشطاء.

كل هذه التحركات الاحتجاجية، الاجتماعيّة والسياسيّة تثبت أنّ القناعة تتعمّق عند أوساط اجتماعية مختلفة بأن الانتظار لن يفيد في شيئ. إنّ المؤشّرات التي تحملها الأرقام الرسميّة حول التضخّم والغلاء وتدهور الخدمات العامّة، فضلا عن البطالة والفقر وتفاقم مظاهر الانحراف والجريمة وانعكاساتها المدمّرة على الفرد والعائلة والمجتمع (الطلاق، الحرقة، الانقطاع المبكر عن التمدرس، العود إلى السجن...)، تتظافر كلّها لتؤكّد فشل سلطة الانقلاب المدوّي في كافة المجالات وهو ما يدفعها إلى تشديد القمع لمصادرة الحقوق والحريات وفي مقدمتها حرية التعبير والاحتجاج فضلا عن استهداف النقابات وأطر الانتظام السياسي والمدني بهدف تصفيتها وتجريد الطبقات والفئات الشعبيّة منها ليسهل تدجينها وإخضاعها.

إنّ "المرجل يغلي" تدريجيّا وهو يهدّد إن عاجلا أو آجلا بالانفجار لأنّ القناعة ما انفكّت تتأكّد بأنه لا خيار أمام الشعب التونسي الكادح والمفقر والمقموع، غير النضال لوضع حدّ لحالة التدهور السريع والمريع التي تشهدها بلادنا ومجتمعنا. وما من شكّ في أنّ دور القوى الثورية والتقدميّة هو الانتباه لنبض الحركة والعمل على الانخراط فيها وتوسيعها وتأطيرها لتتحوّل إلى تيّار عام وجارف يستهدف الأسباب العميقة لذلك التدهور الكامنة رأسا في الخيارات الاقتصاديّة والاجتماعية النيوليبراليّة التابعة والرجعيّة والفاسدة التي تحرسها منظومة حكم دكتاتوريّة وقمعيّة. إنّ التغيير ينبغي أن يكون شاملا حتّى لا يعاد إنتاج نفس المنظومة السابقة بعناوين وأسماء وبأقطاب جديدة أو مرسكلة وهو ما يعني ربط الكل تحرّك مباشر بهدف التغيير العام.

افتتاحية صوت الشعب: عدد 133 – 12 جوان 2026

## حدث الأسبوع

# وقف إطلاق النار: إيران والقضية الفلسطينية، بين الإنجاز العسكري والتحديات السياسية

المصطفى خياطي

أعاد وقف إطلاق النار في المواجهة الأخيرة بين إيران وأمريكا والكيان الصهيوني، طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة المكاسب التي حققها كل من إيران والقضية الفلسطينية، وحول ما إذا كانت هذه «الهدنة» تمثل نهاية للصراع أم مجرد محطة ضمن مسار طويل من المواجهة والتناقضات الإقليمية والدولية.

من الناحية الإيرانية، يمكن القول إن أهم مكسب تحقق يتمثل في إثبات قدرة الدولة الإيرانية ومحور حلفائها على الصمود أمام الضغوطات العسكرية والسياسية الهائلة، رغم الاختلال الكبير في ميزان القوى ورغم عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمهجرين والدمار الهائل...

فخلال سنوات طويلة سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى فرض معادلة ردع أحادية الجانب تمنح الكيان الصهيوني حرية التحرك العسكري في المنطقة دون تكلفة حقيقية. غير أن المواجهات الأخيرة أظهرت أن أي تصعيد واسع النطاق بات يحمل مخاطر كبيرة على جميع الأطراف، وهو ما ساهم في فرض وقف إطلاق النار، بالإضافة طبعا للحرب الاقتصادية والرقمية الخفية التي أخترقت وزعزعت المؤسسات المالية الامبريالية الأمريكية.

كما عززت إيران موقعها التفاوضي والإقليمي. فمجرد الوصول إلى هدنة دون تحقيق الأهداف المعلنة للخصوم يُعد، في المنطق السياسي والعسكري، فشلاً للرهان على إخضاعها بالقوة. وقد سمح ذلك لطهران بإظهار نفسها كقوة إقليمية قادرة على التأثير في موازين القوى وفرض نفسها طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات مستقبلية تخص الشرق الأوسط (وقد سبقت الإشارة لهذا الأمر في هذا العمود في أعداد سابقة).

أما فلسطين، فإن المكسب الأبرز يتمثل في إعادة القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي/الشعبي بعد محاولات طويلة لتهميشها وتصفيتها وحصرها في إطار إنساني أو أمني ضيق. فقد أثبتت التطورات الأخيرة أن القضية الفلسطينية ما تزال محوراً أساسياً في استقرار المنطقة، وأن أي محاولة لتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني محكومة بإنتاج المزيد من الأزمات والصراعات.

كذلك ساهمت المواجهة في تعميق أزمة المشروع الصهيوني على المستوى السياسي والأخلاقي. فالتضامن الشعبي العالمي مع الشعب الفلسطيني اتسع بشكل غير مسبوق، وشهدت العديد من العواصم العالمية مظاهرات واحتجاجات واسعة ضد سياسات الاحتلال. كما ازدادت الضغوط على الحكومات الغربية التي وجدت نفسها أمام رأي عام متزايد الانتقاد للدعم غير المشروط للكيان الغاصب .

ومن منظور جدلي، لا يمكن النظر إلى وقف إطلاق النار باعتباره انتصاراً نهائياً لأي طرف. فالصراع لم يُحسم، والتناقضات التي أنتجته ما تزال قائمة. فالاحتلال والاستيطان والحصار والهيمنة الإمبريالية تمثل عوامل موضوعية لاستمرار الأزمة. لذلك فإن الهدنة الحالية تعكس توازناً مؤقتاً للقوى أكثر مما تعكس حلاً جذرياً للمشكلات القائمة.

في المقابل، تواجه إيران وفصائل المقاومة الفلسطينية تحديات كبيرة بعد وقف إطلاق النار. فإعادة الإعمار، ومعالجة الواقع الذي افرزته الخسائر البشرية والمادية، والحفاظ على التعبئة الشعبية والسياسية، كلها ملفات معقدة ستؤثر على المرحلة المقبلة. كما أن القوى الإمبريالية والإقليمية ستواصل البحث عن وسائل جديدة لاستعادة المبادرة وإعادة تشكيل موازين القوى بما يخدم مصالحها.

وعليه، يمكن القول إن المكاسب الأساسية التي تحققت لإيران وفلسطين تكمن في إفشال رهانات الحسم العسكري السريع، وتعزيز معادلة الردع، وإبقاء القضية الفلسطينية حية في الوعي العالمي. غير أن القيمة الحقيقية لهذه المكاسب ستتحدد بمدى القدرة على تحويلها إلى إنجازات سياسية واستراتيجية دائمة تخدم حق الشعوب في التحرر والسيادة وتقرير المصير.